"العدالة الانتقالية وإشكالية الانتقال الديمقراطي"

حالة المغرب

جواد الرباع أستاذ باحث بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أيت ملول جامعة ابن زهر اكادير. المغرب

ملخص

وتحتل قضية "العدالة لانتقالية" مركز اهتمام الباحثين والمهتمين والدارسين، على اعتبار أن العادلة أصبحت مطلبا كونيا خصوصا مع موجات الربيع العربي وقيام ثورات في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن والمغرب، وغيرها من البلدان العربية والإسلامية والتي خرجت شعوبها من اجل الحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية.

ويشكل الحديث عن "العدالة الانتقالية" في علاقتها بمسألة "الانتقال الديمقراطي" من أبرز الموضوعات الحديثة النشأة في مسار الديمقراطيات الجديدة؛ فكلا المفهومين يحيلان إلى مرحلة حاسمة في تحديد راهنية ومستقبل الأمم المتطلعة لتكريس قواعد العدالة الانتقالية.

الكلمات المفاتيح : العدالة الانتقالية، الانتقال الديمقراطي، الدمقرطة، السلطوية، الدستور،الربيع العربي

The issue of "transitional justice" is the center of interest of researchers, interested and scholars, considering that the fair has become a universal demand especially with the waves of the Arab Spring and revolutions in Tunisia, Egypt, Libya, Yemen, Morocco and other Arab and Islamic countries whose peoples came out for freedom, social justice and human dignity.

The term "transitional justice" in relation to the issue of "democratic transition" is one of the most recent issues emerging in the course of new democracies. Both concepts refer to a crucial stage in determining the future and future of nations aspiring to enshrine the rules of transitional justice.

لقد أضحت قضية الديمقراطية والدمقرطة تطرح بإلحاح أكبر في الأوساط السياسية والفكرية، فحدث أن سقطت الديكتاتوريات في جنوب أوربا بكل من البرتغال وإسبانيا منذ 1974. وهي السنة التي

يعتبرها هنتغتون Huntington بداية الموجة الثالثة للدمقرطة[1] Troisième vague de démocratisation والتي انضمت إليها أيضا دول أمريكا اللاتينية منتصف الثمانينات مع انسحاب العسكريين من الساحة السياسية، كما اتسعت دائرة الدمقرطة لتشمل بلدان أوربا الشرقية مع انهيار الأنظمة الشيوعية أو أواخر الثمانينات،بل وأيضا القارة الإفريقية: الأمر يتعلق هنا بجنوب افريقيا الذي نجح مسلسل الإصلاح فيها منذ سنة 1994 في نقل البلد إلى الديمقراطية. وقد أحصى "كاروثرز" نحو مائة دولةٍ صنّفت منذ عام 1990 وحتّى عام 2002 ضمن دوّلٍ ذات أنظمةٍ انتقاليّةٍ[2]

فهناك ما يشبه الإجماع بين منظري الديمقراطية على ضرورة تجاوز الاستقطاب السياسي الحاد والطمأنة المتبادلة بين أطراف العملية السياسية لتأمين الانتقال الآمن إلى الديمقراطية واستدامتها. على سبيل المثال يرى روبرت دال أن الديمقراطية لا يمكن أن تستقر في ظل انقسام المجتمع إلى كتلتين كبيرتين "ترى كل منهما في انتصار الأخرى خطرًا كبيرًا على قيمها العليا".[3] وفي واحدة من أهم المقالات حول شروط التحول الديمقراطي يقتبس دنكوارت رستوف مقولة أيفور جيننغز: "إن الشعب لا يمكنه أن يقرر حتى يقرر أحدهم من هو الشعب"، ويخلص منها إلى أن الشرط الوحيد الذي لا مناص منه لأي عملية انتقال ديمقراطي ناجحة هو الوحدة الوطنية. وهذا "يعني ببساطة أن الغالبية الكاسحة من المواطنين في أي ديمقراطية منتظرة يجب ألا يكون لديهم أدنى شك أو تحفظ عقلي فيما يتعلق بإلى أي الجماعات السياسية ينتمون."[4]

---

[1] – Huntington (Samuel) : la troisième vague : les démocratisations de la fin du XXème siècle, traduit par : François Burgers, nouveaux horizons 1996.

[2] – Thomas Carothers, “The End of the Transition Paradigm.” *Journal of Democracy, 13: 1, (2002)*, pp. 6-7

نقلا عن عيسى ببروك الانتخابات في المغرب محاولة في فرضية الانتقال الديمقراطي: رسالة لنيل الدبلوم الدراسات العليا جامعة القاضي عياض كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية مراكش سنة 2007-2008 ص 1 وما بعدها.

3 Robert Dahl, A Preface to Democratic Theory(Chicago: University of Chicago Press, 2006), pp. 97-98.

4 Dankwart A. Rustow, ‘Transitions to Democracy: Toward a Dynamic Model’, Comparative Politics, 2: 3 (1970), p. 351.

من جهة أخرى فإن "دونالد هورويتز" يرى أن "تحديد من هو الشعب" قد يواجه صعوبات كبيرة في المجتمعات التي تعاني انقسامات عميقة على أسس عرقية. ففي هذه الحالة، حتى لو قرر البعض "الانتماء" إلى جهة ما وكان واثقًا من قراره هذا، فقد يواجه الرفض والإقصاء. وفي مثل هذه الحالات فإن الخوف من هيمنة مجموعة منافسة قد يدفع بالبعض إلى الاصطفاف خلف الحاكم المستبد بدلًا من الدفع باتجاه الديمقراطية، أو قد يؤدي إلى تفجر حرب أهلية في حال سقوط هذا الحاكم.ويتمثل الحل هنا في توفير ضمانات مؤسسية مناسبة، مثل الحكم الذاتي أو الترتيبات الانتخابية المعقدة التي من شأنها تخفيض حدة الاستقطاب وضمان عدم هيمنة أي فئة بمفردها، سواء أكانت أغلبية أم أقلية.[5]

ومع ذلك فمن الخطأ وضع الانتقالات القديمة والجديدة في خط واحد، ويتجلى جديد الديمقراطيات الشابة في أمرين أساسيين:

الأول: في علاقتها مع الزمن: حيث لم يتطلب تأسس الديمقراطية في الأنظمة الجديدة سوى 5 أو 6 سنوات في حين تطلب الديمقراطيات الحقيقية قرنا ونصف من الزمن.

الثاني: في التوجيه أو الإدارة: ففي الانتقالات السابقة لم نكن نعلم إلى أين نتجه، كل ما هنالك هو توالي أحداث لا نضبط أسبابها ولا تفسيرها، إذ كانت الهيمنة للتكتيكات اليومية بين الفاعلين السياسيين إلى حين الوصول إلى نظام منفتح. لقد اكتشفنا إذن في السابق الديمقراطية بممارستها بدون قصد تحقيقها، أما اليوم فالفاعلين يحملون إرادة الدمقرطة وفي وقت وجيز مع ما يطرح ذلك من مشاكل[6].

لقد أدى تراكم الأبحاث والجهود النظرية لتفسير عمليات الانتقال إلى الديمقراطية إلى إنشاء ما سمّاه الباحثون مدرسة علم الانتقال الديمقراطي. غير أن مقولات الانتقال الديمقراطي وُجدت في الحقيقة قبل أن تؤسس المدرسة التي حملت هذا الاسم، وذلك بداية في كتابات توكفيل أو جون ستيورات ميل، ثم في ما بعد بظهور مدرسة أُطلق عليها "مدرسة الشرطية الاقتصادية"، وهي تنطلق من مسلَّمة مفادها أن الساكنة

---

5 Donald L. Horowitz, 'Democracy in Divided Societies', Journal of Democracy, 4: 4 (1993), pp. 18-38.

6 - Hernet (Guy) : « le concept de transition démocratique » cahiers de la fondation Abderrahman bouabib, N° 11, 1997, Page : 18.

الفقيرة غير قادرة على توفير أساس صلب للديمقراطية، فهي تشعر بحاجتها إلى ضمان العيش أكثر من حاجتها إلى الديمقراطية[7].

بناء عليه، يمكن القول إن الجديد بالنسبة إلى الانتقال الديمقراطي هو علاقته بالزمن، فإذا كانت عملية الانتقال الديمقراطي تتطلب قرنًا ونصف قرن في الديمقراطيات الرائدة، فإنها لا تستمر في الأنظمة الجديدة إلّا خمسة أعوام أو ستة أعوام[8].

يمكن اختزال شروط الانتقال الديمقراطي، أو ما يسمّيه بعض الباحثين "الجيولوجيا السياسية للانتقال"، في قيام ثقافة سياسية جديدة لدى السلطة ولدى المعارضة على حد سواء، تسمح ببناء وعي جديد بالمجال السياسي وبعلاقات السلطة داخل المجتمع. إنها "الثقافة التي تُحِلُّ التوافق والتراضي والتعاقد والتنازل المتبادل محل قواعد التسلط والاحتكار والإلغاء"[9].

إن هذه الخصوصية التي تنطوي عليها الانتقالات الحديثة، إضافة إلى راهنية مواضيع العدالة الانتقالية[10] والانتقال الديمقراطي[11] وتشعب إشكالياته، خصوصا مع تصاعد موجات الربيع العربي، والتي

---

[7]– هيرميت (غي): "سحر النظريات الخادع : حصيلة الأبحاث" ترجمة حمادي الصفي، مساهمة في ملف "مستقبل الديمقراطية في دول الجنوب" مجلة مقدمات، عدد 23/22، صيف /خريف 2001، الصفحة 70.

عيسى ببروك الانتخابات في المغرب محاولة في فرضية الانتقال الديمقراطي عيسى ببروك الانتخابات في المغرب محاولة في فرضية الانتقال الديمقراطي مرجع سابق ص 4 وما بعدها.

[8]– Hermet Guy : « Le concept de transition démocratique »,op.cit, pp 17-18.

[9]– عبد الإله بلقزيز: "الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي،العوائق والممكنات، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت2000 ،ص 137.

10– انظر في ذلك: تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول "سيادة القانون والعدالة الانتقالية في المجتمعات التي عانت أو تعاني من الصراعات"، وثيقة الأمم المتحدة رقم U.N. Doc. S/2011/634، 12 أكتوبر 2011.

Kieran McEvoy, Beyond Legalism: 'Towards a Thicker Understanding of Transitional Justice', Jornal of Law and Society, Vol. 34, No. 4, December 2007, p.439.

Louise Arbour, 'Economic and social justice for societies in transition', New York University Journal of International Law and Politics, vol. 40, No. 1, Fall 2007 ,at.1

تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول "سيادة القانون والعدالة الانتقالية بالنسبة للمجتمعات في مراحل الصراعات وما بعد الصراعات"، وثيقة الأمم المتحدة رقم U.N. Doc. S/616/2004 23 أغسطس 2004، فقرة (8).

– للمزيد من المعلومات حول التطور التاريخي لمفهوم العدالة الانتقالية، انظر:

ظن بعضهم أنه قادر على استشراف المستقبل، والتكهن بمسارات الأحداث ، هي التي دفعتنا إلى طرح جانب أساسي وقديم من جوانب الانتقال الديمقراطي ألا وهو "العدالة الانتقالية".

وتحتل قضية "العدالة لانتقالية" مركز اهتمام الباحثين والمهتمين والدارسين، على اعتبار أن العادلة أصبحت مطلبا كونيا خصوصا مع موجات الربيع العربي وقيام ثورات في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن والمغرب، وغيرها من البلدان العربية والإسلامية والتي خرجت شعوبها من اجل الحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية.

ويشكل الحديث عن "العدالة الانتقالية" في علاقتها بمسألة "الانتقال الديمقراطي" من أبرز الموضوعات الحديثة النشأة في مسار الديمقراطيات الجديدة؛ فكلا المفهومين يحيلان إلى مرحلة حاسمة في تحديد راهنية ومستقبل الأمم المتطلعة لتكريس قواعد العدالة الانتقالية.

هل يتحتم أن يتخذ الانتقال الديمقراطي مسارًا محددًا، أم أن هناك خيارات أخرى لمسارات التحول ومآلاته معًا؟

Ruti Teitel ,Transitional Justice Genealogy 15 ,سHarv. Hum. Rts. J. 96, 4002, Pp.94-69 .

Eric A. Posner and Adrian Vermeule' ,Transitional Justice as Ordinary Justice', Harvard Law Review, Vol. 117, No. 3 ,Jan. 2004, p.762

11 – إذا كان الانتقال الديمقراطي في حدود دلالته الاصطلاحية يفيد بكل بساطة الانتقال نحو الديمقراطية، فإنه بحمولته الإيديولوجية والسياسية يبقى من أكثر المفاهيم التباسا وأصعبها تعريفا على الإطلاق. ومرد ذلك في تقديرنا إلى أمرين اثنين:

أولا: تعدد صور وسيناريوهات الانتقال وتعدد التجارب الانتقالية نحو الديمقراطية (إسبانيا، البرتغال، أوربا الشرقية، أمريكا اللاتينية) بحيث يصعب تحديد أنموذج محدد وموحد يتم على ضوئه الانتقال نحو الديمقراطية، ومن هنا تتبع صعوبة تحديد محدد وواحد للانتقال الديمقراطي.

ثانيا:" الانتقال الديمقراطي" موضوع رهان بين الفرقاء السوسيوسياسيين، وبتعدد قناعات هؤلاء الفرقاء تتعدد رؤاهم الإستراتيجية.

يرى "أمارتيا سن" أنه ما من حاجة لمثل هذا التساؤل لأن الديمقراطية قد أصبحت بالفعل النظام المقبول بصورة طبيعية في كل أنحاء العالم تقريبًا،إذ أصبحت البينة والحجة على من ينكره ويرفضه.[12] ومن منطلق مماثل يخلص جون كين إلى أن انتشار الديمقراطية "في كل أصقاع الدنيا وبين كل الحضارات والأديان" يؤكد أنها أصبحت واقعًا قيمة كونية.[13] وقد حصلت الديمقراطية على هذه المكانة بسبب "فضائلها المتعددة" كما يقول، ومن بينها:

أولًا، القيمة الذاتية للمشاركة السياسية والحرية في حياة الإنسان؛ وثانيًا، القيمة الأداتية للحوافز السياسية في جعل الحكومات مسؤولة وخاضعة للمحاسبة؛ وثالثًا، الدور البناء للديمقراطية في تشكيل القيم وتفهم الحاجات والحقوق والواجبات.[14]

نتوخى من طرح موضوع العدالة الانتقالية خصوصا في علاقتها "بالانتقال الديمقراطي"، من خلال مقاربتنا لتجارب الانتقال الديمقراطي، كما تبلورت في العقود الأخيرة من القرن الماضي في كل من أوربا وأمريكا اللاتينية وجنوب افريقيا، لنرسم من خلالها مؤسسات الانتقال الديمقراطي التي ساهمت في ترسيخ العدالة الانتقالية (المبادئ والأسس الكبرى لهذه التجارب، (المحور الأول) ثم ماهي الإشكالات التي اعترضت التجربة المغربية نحو الانتقال الديمقراطي (المحور الثاني).

أولا: العدالة[15] والعدالة الانتقالية[16] في زمن التحولات السياسية.

---

12 Amartya Sen, 'Democracy as a Universal Value', Journal of Democracy 10: 3 (1999), p. 4.

13 John Keane, 'Humble Democracy?', .N. Ganguli Memorial Lecture, Centre for the Study of Developing Societies , Delhi, 25 February 2005 (at: http://johnkeane.net/48/topics-of-interest/humble-democracy, accessed: 30 June 2013).

14 Sen, 'Democracy as a Universal Value', p. 10

[15]– مفهوم العدالة مفهوم واسع مركب، ذو جوانب وأبعاد متعددة.ويرجع ذلك إلى أسباب كثيرة، منها تعدد المنابع والروافد التي تغذي مفهوم العادلة الاجتماعية. فالعدالة الاجتماعية فكرة فلسفية مثلما هي فكرة دينية وقيمة اجتماعية ومبدأ أخلاقي.5مزيدا من التوسع أنظر : إبراهيم العيساوي العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات بيروت أبريل 2014، ص 135.

16- يمكن من خلال استقراء واقع الممارسات والتطبيقات المختلفة لمفهوم العدالة الانتقالية الحديث عن مراحل ثلاث للعدالة الانتقالية، هي: **المرحلة الأولى:** جاءت في أعقاب الحرب العالمية الثانية مباشرة، وتمثلت بشكل أساسي في محاكمات نورمبرج، تمحورت العدالة الانتقالية خلال هذه المرحلة حول فكرة التجريم والمحاكمات الدولية المترتبة عليها. وتمثلت أهم ميكانيزمات عملها في اتفاقية الإبادة الجماعية التي تم إقرارها، وإرساء سوابق لم يعد من الممكن بعدها تبرير انتهاك حقوق الإنسان باسم الاستجابة للأوامر. في هذه المرحلة، شكل مرتكبوا انتهاكات حقوق الإنسان مركز الاهتمام في مساع تحقيق العدالة. وأثناء الحرب الباردة، ركدت جهود تحقيق العدالة الانتقالية واستمر ذلك حتى انهيار للإتحاد السوفيتي.

المرحلة الثانية : حدثت بعد انهيار الإتحاد السوفيتي والتغيرات السياسية المختلفة في دول أوروبا الشرقية وألمانيا وتشيكوسلوفاكيا، وفي هذه المرحلة تم تطبيق مفهوم مُسيس وذا طابع محلي أو وطني من العدالة الاجتماعية ارتبط بالهياكل الرسمية للدولة، وهنا تجاوزت فكرة المحاكمات وتضمنت آليات أخرى مثل لجان الحقيقة، والتعويضات، أي إنه خلال هذه المرحلة صارت العدالة الانتقالية بمثابة حوار وطني بين الجناة والضحايا، وخلال هذه المرحلة برزت تجربة لجان الحقيقة في الأرجنتين وعدد من دول أمريكا اللاتينية وجنوب أفريقيا. لقد تطور المفهوم خلال الفترات الانتقالية التالية لحكم الدكتاتوريات العسكرية في أمريكا اللاتينية، جنوب أفريقيا بعد نظام الأبارتهايد وبعض الدول الأفريقية ودول شرق ووسط أوروبا في أعقاب الحرب الباردة. كان هناك توافق دولي على الحاجة لإجراءات العدالة الانتقالية للتعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان الماضية، وهذا ما تزامن مع أهداف الدول والهيئات المانحة التي تطلبت وجود تطبيقا محكما لحكم القانون بما يسمح بالتنمية الاقتصادية. بعبارة أخرى، أعطت الموجة الثالثة للديمقراطية في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينيات زخما وحافزا جديدا للعدالة الانتقالية، انتقل به من كونه مفهوما رابطا بين المرحلة الانتقالية للتحول الديمقراطي والعدالة (كما نشأ في أواخر الأربعينات)، إلى فضاء أوسع بحيث أضحى هذا المفهوم يتضمن منظورا أوسع يقوم على إعادة تقييم شامل للوصول بمجتمع ما في المرحلة الانتقالية إلى موقع آخر تعد الديمقراطية أحد أهدافه الأساسية.

المرحلة الثالثة: بدأت بعد إنشاء المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوجوسلافيا السابقة في 1993 ، إذ أدى تكرر النزاعات إلى تكرر حالات تطبيق العدالة الانتقالية، كما ارتفعت الأصوات المنادية بالحد من الأخذ بمبدأ الحصانة ليصبح الاستثناء وليس القاعدة، وفي هذا السياق تم إنشاء المحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا في 1994، ثم في 1998 تم إقرارا النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وقد أثرت هذه التطورات في الكثير من اتفاقيات السلام التي عقدت بعد ذلك، والتي أشارت إلى المحاكمات الدولية باعتبارها جزءا من عملية التسوية السلمية ؛ من ذلك اتفاقية أروشا المتعلقة ببوروندي، واتفاقية ليناس ماركوسيس الخاصة بساحل العاج. وفي هذه المرحلة، التي لا تزال مستمرة حتى الآن تتم الإحالة دائما إلى القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى العودة لاستلهام نموذج محاكمات نورمبرج، لاسيما مع دخول ميثاق روما الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية لحيز التنفيذ في 2004 وإقرار وجود المحكمة كآلية دائمة لمحاسبة مرتكبي الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان.

من الصعب تصور بناء مجتمعات واقتصاديات عربية عن الاستبداد والفكر الأحادي ، ناجعة اقتصاديا، عادلة اجتماعيا، ومستدامة، على أساس الوصفات النيوبرالية القائمة على التسويغات النيوكلاسيسكية[17] لا يمكن الفصل كلية بين منظومات فكر العدالة في الفكر السياسي المعاصر، وبين مضمون العدالة الانتقالية في صورة الجديدة المتبلورة في سياق خطابات مفاهيم الإصلاح السياسي المتداولة اليوم في العالم.ولهذا، سوف نحاول في بحثنا، تقديم جوانب من المرجعية النظرية المؤطرة لخطابات العدالة الانتقالية. وسنتوقف بصفة خاصة أمام مساهمة كل من جون راولز وأمارتيا صن، بحكم أننا نرى أن الجدل الحقوقي والسياسي السائد اليوم في موضوع العدالة الانتقالية، يستند في جوانب عديدة منه إلى الجهود النظرية والإجرائية التي جرى تطويرها في أبحاث العدالة والديمقراطية والتنمية الاقتصادية. كما يستند إلى المعطيات التدبيرية والإجرائية التي ركب المركز الدولي للعدالة الانتقالية، باعتباره فضاء مفتوحا للبحث في موضوع العدالة الانتقالية بمختلف تجاربها المتعددة والمتنوعة[18].

تعتبر أبحاث حون راولز (2002-1921) من أهم نصوص نظريات العدالة في الفكر المعاصر[19] وحاولت بناء منظورها للعدالة، في ضوء معطيات البنية الأساسية للمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمعات الديمقراطية.

أما امرتن صن في كتابه فكرة العدالة[20]، فقد حاول أن يربط بين مفهوم العدالة والحرية والديمقراطية، ويخوض في إشكالات مرتبطة بكيفيات البحث في تجاوز صور الفقر والحرمان في العالم. ويتمثل السؤال المركزي في موضوع العدالة في نظره، في مواجهة الأوضاع الجائرة والمهينة للإنسان، ولا يمكن الاقتراب من هذا السؤال، إلا بفتح موضوعه على ضرورة التفكير العلمي في مواجهة الفقر؛ أي التفكير في الإجراءات المساعدة في عملية تحقيق العدالة.

17- وفقا لسمير أمين " يسمح الاقتصاد النيوكلاسيكي الذي يعتبر نفسه "محضا" بإضفاء الطابع العلمي " على الليبرالية المفرطة" كونه منفصلا عن الواقع لايهم : مثل أي خرافة هو يوظف ذريعة فحسب : أنظر 5مراد دياني: حرية –مساواة الاندماج اجتماعي المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الطبعة الأولى بيروت يناير 2014.

18- كمال عبد اللطيف: "العدالة الانتقالية والتحولات السياسية في المغرب، تجربة هيئة الانصاف والمصالحة،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سنة 2013 ص 7.

19-نشر جون راولز نظرية العدالة عام 1981، كما نشر كتاب العدالة إنصاف عام 2001، حاول فيهما تطوير تصوره للعدالة واغنائه، بل ومراجعة بعض جوانب هذا التصور.

20- امرتن صن: " فكرة العدالة، ترجمة مازن جندلي (بيروت ودبي : الدار العربية للعلوم، ومؤسسة بن راشد آل مكتوم، 2010).

تميزت أعمال راولز وأماتيا صن، على الرغم من الاختلافات القائمة بين تصور كل منهما للعدالة وكيفيات تحقيقها، بمساعيها الهادفة إلى تخليص المفهوم من الكثافة النظرية الطوباوية، التي ظلت متمركزة في تلافيف معانيه خلال تاريخ الفلسفة. وقد حاولا تخليص المفهوم من صور التعالي، وذلك بتأثير كل من تصورات فلاسفة الأنوار لمفهوم العدالة، والامتدادات التي عرفتها هذه الفلسفات في الفلسفة الماركسية[21].

الأمر المؤكد في حاصل نظرنا، أن العدالة موضوع إشكالي، بل مفهوم ملتبس، ويستمد مفهوم العدالة كنهها من طبيعتها الإلزامية المفروضة عبر منظومة قانونية شرعية، تضمن الحقوق في نطاق الوجود الاجتماعي على أساس قيمة إنسانية وحق مشروع للحياة الحرة التي أسس لها العقل لا القوة وقبل بها الجميع منظومة تحقق المساواة والإنصاف وتضمن الاستقرار والاستمرار.وهذا الإطار السياسي هو الذي تضمنه الديمقراطية كنظام اجتماعي وسياسي ويأمل من خلاله الناس في الوجود والعيش المشترك في كنف الاحترام والحرية.

لكن الديمقراطية لم تكن النظام الذي معظم أرجاء المعمورة ولا كانت المنظمات القانونية الحقوقية منظومات ذات أولوية في كثير من دول العالم؛ لقد عرف التاريخ أكثر ما عرف الأنظمة الإمبراطورية والأنظمة الملكية، وهي في معظمها أنظمة سياسية استبدادية فردية، سواء أضفت على نفسها التفويض الإلهي أو مارست القهر عنوة أو اتخذت تبرير أخر، ولم تصبح الديمقراطية مطلبا فعليا في مستوى القواعد كما في مستوى هرم السلطة السياسية. إلا مع انهيار الديكتاتوريات في العصر الحديث وبداية انتقال الكثير من البلدان والأمم إلى مسارات التحول الديمقراطي، فكان ذلك مدعاة للخوض في قضية العدالة الانتقالية[22].

نشأة وتطور مفهوم العدالة الانتقالية

[21]– كمال عبد اللطيف : "العدالة الانتقالية والتحولات السياسية في المغرب، تجربة هيئة الانصاف والمصالحة ص 11.

[22]– محمد الخراط : عندما تصبح العدالة ... إنتقالية،مجلة يتفكرون، العدد 2 خريف 2013،ص 30.

يعتبر مفهوم العدالة الانتقالية[23] من المفاهيم التي ما تزال غامضة النسبة للكثيرين، لاسيما فيما يتعلق المقطع الثاني من المصطلح؛ أي "الانتقالية" إذ يثور التساؤل هل توجد عدالة انتقالية؟ وما الفرق بينها وبين العدالة التقليدية المرتبطة؟

وهنا لابد من توضيح أن العدالة الانتقالية تختلف عن العدالة التقليدية في كونها تُعنى بالفترات الانتقالية مثل: الانتقال من حالة نزاع داخلي مسلح إلى حالة السلم، أو الانتقال من حكم سياسي تسلطي إلى حالة الحكم الديمقراطي، أو التحرر من احتلال أجنبي باستعادة أو تأسيس حكم محلي، وكل هذه المراحل تواكبها في العادة بعض الإجراءات الإصلاحية الضرورية وسعي لجبر الأضرار لضحايا الانتهاكات الخطيرة.

أي أن مفهوم العدالة الانتقالية يعني الاستجابة للانتهاكات المنهجية أو الواسعة النطاق لحقوق الإنسان، بهدف تحقيق الاعتراف الواجب بما كابده الضحايا من انتهاكات، وتعزيز إمكانيات تحقيق السلام والمصالحة والديمقراطية. أي أنها تكييف للعدالة على النحو الذي يلائم مجتمعات تخوض مرحلة من

---

[23]– تنتمي دراسات العدالة الانتقالية بشكل تقليدي إلى حقل القانون الدولي لحقوق الإنسان، ومع التطور في تطبيقات المفهوم تم توسيع مجالات دراسة المفهوم لتشمل العديد من الآليات والأهداف تنتمي للعديد من المجالات العلمية والبحثية. والآن يمتد الاهتمام بالعدالة الانتقالية عبر العديد من المجالات العلمية لاسيما مع إسهامات علماء القانون والسياسية والاجتماع والأنثروبولوجي والمؤرخين، ورجال دين، والصحفيين ونشطاء حقوق الإنسان، وتعكس هذه الممارسات والأجندات البحثية التطورات المستمرة في مفهوم العدالة الانتقالية، والظواهر المرتبطة به من قبيل جهود تحقيق العدالة، إشكالية المسؤولية/ الحصانة، ولجان الحقيقة، وجهود إعادة حكم القانون. وبصفة عامة، ينقسم المفكرون والفلاسفة المعنيون بالعدالة الانتقالية (على اختلاف تخصصاتهم) حول اثنين من الروافد الثقافية؛ الأول الفكر الليبرالي لحقوق الإنسان، أما الثاني فهو الرافد الديني. ورغم تباينهما، يشترك الرافدان في العديد من الفرضيات والاستنتاجات، وإن كان لكل منهما نقاط تميزه بل وتوجد خلافات بينية في كل رافد.

الروافد الليبرالية للعدالة الانتقالية : يقوم النهج الليبرالي للعدالة الانتقالية على الميراث الفكري لكل من جون لوك وإيمانويل كانط وجون ستيوارت ميل الداعي إلى المساواة والحرية، فضلا عن فكر جون رولز الداعي لعدالة توزيع الموارد الاقتصادية. وفيما يخص جرائم الماضي، يميز رواد الرافد الليبرالي ما بين نظريتين، أولاهما تركز على معاقبة مرتكبي الجرائم، في حين تركز الثانية على إعادة تأهيل الضحايا، والردع، وتحسين النظام الاجتماعي بصفة عامة.

الروافد الدينية للعدالة الانتقالية: فتعد "حقوق الإنسان" هدفا لها، ولكنه ليس المفهوم الأساسي المحرك، ولكن تعد "المصالحة" هي الفكرة التي تتلاقى حولها كل الروافد الدينية، وهو ما يعد أحد التطورات غير المتوقعة في الخطاب المتعلق بالعدالة الانتقالية. وإن كانت لتلك الروافد اختلافاتها البينية من الفكر الكاثوليكي وبعض الطوائف البروتستانتية واليهودية. ما يعد عفو النبي محمد – صلى الله عليه و سلم – عن أهل مكة بعد فتحها رافدا إسلاميا مهما يمكن أن يرتكز عليه مفهوم العدالة الانتقالية في البلاد الإسلامية

التحولات في أعقاب حقبة من تفشي انتهاكات حقوق الإنسان؛ سواء حدثت هذه التحولات فجأة أو على مدى عقود طويلة. بعبارة أخرى، يربط مفهوم العدالة الانتقالية بين مفهومين هما العدالة والانتقال، بحيث يعني: تحقيق العدالة أثناء المرحلة الانتقالية التي تمر بها دولة من الدول[24].

العدالة الانتقالية مصطلح حديث بدأ يتردد علي نطاق واسع في الدول العربية التي تمكنت شعوبها من الإطاحة بنظم اتسمت بالاستبداد والقمع أو بالفساد، أو بكليهما معا. والاتجاهات المعاصرة تقوم علي حقيقة أنه في البلاد التي عانت صراعات مسلحة، أو حكم نظم استبدادية أو قمعية، يجب أن يعقب انتهاء تلك الصراعات، أو زوال هذه النظم، الأخذ بمبادئ العدالة الانتقالية التي تقوم أساسا علي توثيق الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تم ارتكابها في حق الوطن والمواطنين، وغيرها من صور إساءة استعمال السلطة، وكشف حقيقتها، وإعلام المواطنين بها، فضلا عن محاسبة المسئولين عن تلك الانتهاكات والتجاوزات، وتطهير مؤسسات الدولة ممن تورط في ارتكاب الجسيم من الجرائم والتجاوزات، مع إصلاح تلك المؤسسات بهدف منع تكرار مثل تلك الانتهاكات، مع القصاص العادل للضحايا، وإنصاف أهليتهم، أو تخليد ذكراهم، ووضع البرامج اللازمة لإعادة تأهيل، ودمج من هم علي قيد الحياة منهم، فضلا عن تحقيق المصالحة بين أطياف الشعب المختلفة[25].

ارتبطت العدالة الانتقالية بما هي مقاربة جديدة ظهرت في نهاية الثمانينات – بمسألة التدبير السلمي للانتقال الديمقراطي في عدد من بلدان أمريكا اللاتينية أفريقيا وأسيا. وكان ذلك يعني – من جهة– ترسيخ مؤسسات وثقافة بديلة للسلطوية التي كانت نخبها المؤثرة لا تعارض فكرة الدمقرطة، ويحيل _من جهة أخرى_ على البحث عن مخرج سياسي وقانوني لكيفية تدبير إرث العنف السياسي للسلطوية، تلك التي لم تكن منهارة كما هو الحال في وضعية الثورات الناجحة، على الرغم من الازمات التي كانت تواجهها[26].

تتميز العدالة الانتقالية عن العدالة الكلاسيكية، أي عدالة المحاكم، بلجوئها إلى مقاربة سياسية؛ حيث تتم في لحظة تاريخية محددة لم يسقط فيها النظام السابق تمامًا ولم تنتصر فيها قوى التغيير كلية. فيلجأ الأطراف لحل وسط منطقه أنه يصعب محاكمة المسؤولين عن مظالم الماضي ولاسيما عن الانتهاكات

24– هناء وحيد الغايش: " العدالة الانتقالية : قراءة مفاهيمية و معرفية" الشبكة العربية العالمية.
http://www.globalarabnetwork.com/studies/7732-2012-08-01-135319

25– عادل ماجد: العدالة الانتقالية والإدارة الناجحة لمرحلة ما بعد الثورات. المصدر: مجلة السياسة الدولية العدد 192، أبريل 2013 .

26– عبد الحي مودن: العدالة الانتقالية والسلطوية: نموذج المغرب، المركز العربي للأبحاث وتحليل السياسات،ص 3.

الخطيرة وواسعة النطاق لحقوق الإنسان، خاصة إذا كانوا لا يزالون ممسكين بجزء معتبر من السلطة، وبالتالي فالأهم هو تسهيل الانتقال نحو الديمقراطية بمنح هؤلاء المسؤولين فرصة للمساهمة في مسار الانتقال بعدم ملاحقتهم قضائيًا لأنهم لا يزالون يمسكون بقدر مهم من السلطة وبإمكانهم عرقلة التحول لو لم تُقدَّم لهم ضمانات بعدم المتابعة والزج بهم في السجون.

إن الأغلبية الساحقة لتجارب العدالة الانتقالية أخذت شكل تأسيس "لجان الحقيقة والمصالحة" تحت ضغط القوى الديمقراطية ومنظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية التي تدعم ضحايا الانتهاكات وذويهم الذين تحولوا بدورهم إلى قوى ضغط في المجتمع سواء داخل منظمات حقوق الإنسان أو بجانبها.

وقد جاءت اللجان غالبًا في مرحلة من التطور السياسي إمّا إثر ضعف أو قرب سقوط أو انهيار نظام سابق (كالأنظمة العسكرية والدكتاتورية في أميركا اللاتينية وإفريقيا وآسيا وحتى في أوروبا)، أو في مرحلة انتقال ديمقراطي أو سياسي (كحالة جنوب إفريقيا، الأرجنتين، تشيلي)، أو في إطار استمرارية النظام القديم عندما يحل وارث جديد لذلك النظام فيريد تصفية الإرث الثقيل للماضي دون أن يعيد النظر جذريًا في قواعد سير النظام القديم (حالة المغرب). وفي حالات أخرى جاء تأسيس اللجان بدفع من المجتمع الدولي في إطار عملية بناء السلام بعد حرب أهلية (السلفادور – غواتيمالا) [27].

في ظل تطور ثقافة حقوق الإنسان التي اتخذت خلال العقود القليلة الماضية بعداً دولياً متزايداً، وانتشار الثقافة الديمقراطية بشكل عام والثقافة الحقوقية بشكل خاص، أصبحت العلاقة بين مفهوم العدالة الانتقالية والقانون الإنساني الدولي وثيقة جداً .. وإذ كان أحد أهم أهداف العدالة الانتقالية، هو التصدي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، يشكل المحور الأساسي للقانون الإنساني الدولي، فإنه يعني أساسا بوضع القواعد اللازمة للتصدي لتلك الانتهاكات التي تقع إبان الصراعات المسلحة الدولية منها وغير الدولية، ومحاسبة مرتكبي تلك الانتهاكات. بيد أن نطاق مفهوم العدالة الانتقالية يستوعب أموراً أكثر من ذلك، إذ إنه يغطي حالات انتهاك حقوق الإنسان في أوقات السلم أيضاً، ويشتمل على العديد من الآليات التي لا يعني بها القانون الدولي الإنساني، مثل التطهير، وإصلاح المؤسسات، والمصالحة. ويري جانب

[27]– عبد العزيز النويضي : " إشكالية العدالة الانتقالية: تجربتي المغرب وجنوب إفريقيا" مقال بمركز الجزيرة للدراسات http://studies.aljazeera.net/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312410191634162.html

آخر من الفقه أن مفهوم العدالة الانتقالية يرتبط بصفة مباشرة بمجال العدالة الجنائية بحسبانه نشأ في ظل محاكمات نورنبرج الشهيرة، وتبلور وفقاً لمبدأ المسئولية الجنائية الفردية الذي يحكمه القانون الجنائي[28].

في مختلف الحالات التي شهدتها البلدان التي مرت بظروف تاريخية غاية في الصعوبة والتعقيد، مثل الحرب الأهلية، والنزاعات المسلحة، والحكم الشمولي التسلطي، فإن مفهوم العدالة الانتقالية ينطوي على حزمة من التدابير القضائية وغير القضائية اللازم التعويل عليها لتحقيق أهدافه.

وتستهدف لجان الحقيقة والمصالحة غالبًا تحقيق ثلاث غايات أولية:

1. حماية الحقائق التاريخية من التزييف ومعرفة حقيقة الانتهاكات :لماذا حصلت؟ ما هي حدود مسؤولية الأطراف الفاعلة) رجال السياسة، أجهزة الأمن، الجيش، القضاء، الإعلام...) وكيف حصلت؟ ومن هم الضحايا؟ وما مصيرهم اليوم؟
2. جبر ضرر الضحايا وعائلاتهم :بالاستماع لمظلمتهم، والاعتراف بمعاناتهم، والاعتذار لهم، وتعويضهم هم وذويهم وإعادة تأهيلهم، كل ذلك تسهيلاً للمصالحة والعفو .
3. القيام بإصلاحات سياسية ومؤسساتية :لضمان عدم تكرار الانتهاكات وتأسيس الديمقراطية عبر إصلاح دستوري، ومن خلال إصلاح القوانين وإصلاح المنظومة الأمنية والقضائية والإعلامية في الدولة.
4. والحق أن لجان الحقيقة والمصالحة في العالم كثيرة ومتعددة، من أشهرها تلك التي بدأت في منتصف السبعينيات من القرن العشرين في أوغندا وتبعتها أخرى في أوائل الثمانينيات في بوليفيا مرورًا بما حدث في جنوب إفريقيا منتصف التسعينيات...، حتى صار المشهور من تلك اللجان يقارب الثمانية والعشرين لجنة في مختلف بلدان العالم.
5. . تحقيق العدالة لضحايا الانتهاكات المنتظمة لحقوق الإنسان وإيجاد بديل عن وسائل الانتقام التي من شأنها أن تفاقم حدة النزاع و الخلاف بين مكونات المجتمع .

6- مسائلة الجناة و محاسبتهم عن الجرائم التي ارتكبوها بحق الشعب بغض النظر عن انتماءاتهم و مناصبهم و تقديمهم للمحاكمات العادلة التي تتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان

7- تقديم الحقائق عن تصرفات الجناة و التجارب التي مر بها الضحايا .

---

28 -انظر:

-Louise Arbour, 'Economic and social justice for sociétés in transition', New York Université Journal of International Law and Politics, vol. 40, No. 1, Fall 2007, at. 1

8- استرداد ثقة المواطنين بمؤسسات الدولة و المساهمة في دعم و شرعية القانون و المؤسسات الديمقراطية .من خلال آليات شفافة و متنوعة و شاملة تمنع وقوع مثل هذه الانتهاكات في المستقبل .

9- التعويض عن كافة الضحايا و تمكينهم من التعافي بعد ما تعرضوا له من عنف و قمع واضطهاد و استبداد .

10 ضمان عدم تكرار هذه الانتهاكات في المستقبل؛

11 الترويج للمصالحة الفردية والوطنية وإحقاق السلام المستدام في المجتمع محل الصراعات، وتحديد ودعم الهياكل التي تسهم في تقوية وترسيخ السلم الأهلي من أجل تجنب الارتداد إلى حالة الصراع. .

أسس تحقيق مبادئ العدالة الانتقالية

لتحقيق العدالة الانتقالية و إعمال أثارها لابد من الاستناد إلى الأسس التالية :

1. الطابع الوطني لعملية العدالة الانتقالية,مع الأخذ بعين الاعتبار المصلحة الوطنية و السيادة الوطنية في حال الاستعانة بالخبرات الأجنبية .

2. المشاركة الفاعلة و الشاملة لكل أطياف المجتمع من خلال عمليات محلية مع الأخذ بعين الاعتبار مصلحة الضحايا .

3. وعي التنوع العرقي و الديني و الطائفي و احترام هذا التنوع في المجتمع و إدراك أن الجناة و الضحايا لا علاقة للعرق أو الدين أو الطائفة بهم (شخصنة الضحية و الجاني)

4. دعم الشرعية المؤسساتية من خلال إشراك عدة عناصر من الحكومة و المجتمع المدني لتدعيم ذلك

5. الشفافية و مصداقية العملية .

6. تحقيق العدالة و إصلاح أي تمزق في النسيج الوطني للدولة من خلال التركيز على المناهج البناءة و الشافية لاسترجاع قيم الكرامة و المواطنة و استرداد الثقة بالعدالة و سيادة القانون في أوساط المجتمع[29] .

[29]- المنظمة السورية للتنمية الديمقراطية (العدالة الانتقالية) نظر هذا الموقع يوم 30 شتنبر 2014 http://www.ddc-sy.org/index.php/2013-10-27-16-18-34/115-2014 -05-16-12-14-29

ثانيا : تجربة الإنصاف والمصالحة وإشكالية التحول الديمقراطي بالمغرب

تقدم الممارسات الدولية مجموعة من الحالات التي اقترن فيها التحول الديمقراطي بالعدالة الانتقالية؛ بما يوفّر تراكماً غنياً يمكن أن يفيد المنطقة العربية التي تعيش على إيقاع مخاضات عسيرة وصراعات سياسية متباينة؛ في بلورة مداخل كفيلة بطيّ صفحات صعبة من تاريخها؛ وبناء مؤسسات قادرة على الحسم مع مخلّفات المرحلة السابقة بإكراهاتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

تحيل العدالة الانتقالية إلى التحول والانتقال السياسيين، سواء تعلق الأمر بالانتقال من حالة الحرب إلى السلم؛ أو من أجواء الشمولية والاستبداد إلى الممارسة الديمقراطية. فهي وسيلة لتجاوز الإكراهات والمشكلات في مختلف أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عانى جراءها الدولة والمجتمع. وآلية فعالة للتخلص من التراكمات السلبية الماضية للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بالصورة التي تسهم في حدوث انتقال متدرج إلى الديمقراطية بناء على أسس متينة؛ توفر شروط التسامح والمصالحة والشرعية والثقة بالمؤسسات والتعددية والاستقرار داخل المجتمع؛ بعيداً عن "ثقافة" الانتقام والتخوين والإقصاء والكراهية[30].

برزت "المصالحة الوطنية" كمفهوم مركزي مع الربع الأخير من القرن العشرين، حين تمكنت كوكبة من الدول تحقيق الانتقال الديموقراطي داخل دولها ومجتمعاتها. فبتقدير "صامويل هانتغتون" شملت الموجة الثالثة من الانتقالات أكثر من أربعين دولة في العالم تحولت من وضع سياسي شمولي إلى نظم ديموقراطية ما بين ثورة القرنفل في البرتغال (1974) ومستهل العشرية الأخيرة من القرن الماضي(1992)، وقد تعلق الأمر بدول في أميركا اللاتينية، وأقطار المنظومة الاشتراكية سابقا، وبعض البلدان الإفريقية. وحدها البلاد العربية بقيت في مجملها خارج هذه الحركية، فكما افتتحت القرن العشرين بأسئلة الاستعمار، والإصلاح، والتوق إلى الحرية، ودّعته بالأسئلة نفسها.

---

[30] – إدريس لكريني: المغرب وتجربة الإنصاف والمصالحة، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، مصر، العدد 24 أكتوبر 2006.

ينهض مفهوم "المصالحة الوطنية" على جملة مستلزمات من طبيعة سياسية وثقافية وقيمية. فمن جهة، تتحقق المصالحة في وضع سياسي موسوم بالانفتاح، والحوار، والحرية، والتسامح، كما يشترط، من جهة ثالثة، ثقافة تُنزِّل الاعتراف بالأخطاء، والبوح بالأضرار، والجهر بالانتهاكات، منزلة الصدارة في التفكير في دينامية المصالحة. ويقتضي، في مستوى ثالث، نظاماً قيمياً ناظِما للدولة والمجتمع، من سماته الوفاء بالالتزامات، وربط القول بالفعل، وتجنب تكرار الأخطاء والممارسات الجسيمة، والسعي الدؤوب إلى جعل الدولة بيتاً للجميع، دون حق الأفراد والجماعات في الاختلاف، أو تأجيج الصراعات لتعميق واقع الفتنة، وتعريض الدولة والمجتمع للضعف والتفكك. لذلك، تعدُّ المصالحة الوطنية درجة سامية في نضج المجتمع، واكتمال رُشد الدولة والمؤسسات، وتطور الثقافة السياسية، واستقامة ممارستها[31].

ليس ثمة شك أن هناك علاقةً تلازمية بين كل من " العدالة الانتقالية والمصالحة من جهة، والدّمقرطة من جهة أخرى. فالعدالة الانتقالية لازِمة للمصالحة، وهذه الأخيرة جسر ذهبي لإنجاح عملية الدمَقرطَة. غير أن الحالات الثلاث [العدالة والمصالحة والدمقرطة]متشابكة من حيث منطلقات التحقق وفلسفة المقاصد والأهداف. لذلك، يصعب استقامة حلقة منها وإنتاج آثارها الإيجابية بمعزل عن الحلقات الأخرى وتعضيد منها.

إن المصالحة وثيقة الصلة بمفهوم العدالة الانتقالية، فالمصالحة، في حقيقة الأمر، تشكل أحد أهم أهداف منظومة العدالة الانتقالية، وغايتها النهائية. تبتغي العدالة الانتقالية الوصول بالمجتمع إلى السلام الاجتماعي،ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بتقصي جذور الخلاف والانقسام العميقة بمختلف أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية بما يسمح بتجاوز الخلاف والكراهية بصورة تسهم في الانتقال المتدرج إلى الديمقراطية على أسس متينة.

وهناك العديد من الدول التي ركزت في المراحل الانتقالية على آلية المصالحة لإعادة تحقيق السلم المجتمعي، ولعل تجربة جنوب إفريقيا توفر أفضل الممارسات في هذا الشأن، واهم ما يميز مرحلة العدالة الانتقالية في جنوب إفريقيا أنها اعتمدت على آلية خاصة لبلوغ المصالحة الوطنية تقوم أساسا على تقديم

---

[31]– محمد مالكي : عن أهمية المصالحة الوطنية في البلاد العربيةً، انظر الرابط

http://www.shaffaflibya.com/index.php?option=com_content&view=article&id=1020:&catid=212:2011-11-06-13-39-24&Itemid=201

المسئول عما ارتكبه من انتهاكات وتجاوزات أمام هيئة معرفة الحقيقة كشرط للحصول على العفو بلوغا إلى المصالحة الوطنية وكان الغرض منها تحقيق العدالة التصالحية وليس العدالة العقابية أو الانتقامية.[32]

وعموما فهناك عدة مسارات أساسية لتحقيق المصالحة الوطنية (المسار الأول) تضطلع به عادة الأحزاب والتيارات السياسية المختلفة خلال المشاورة والحوار لبلوغ التوافق والوئام الوطني بما يحقق المصالحة الوطنية، و (المسار الثاني) يقوم على أساس الحوار المجتمعي بمشاركة كافة قطاعات المجتمع المعنية، و(المسار الثالث) يتم تحت مضلة العدالة الانتقالية ويتبع مقاربة قانونية حقوقية ترمز على إنصاف الضحايا وتطبق من خلالها عدة تدابير قضائية وغير قضائية من خلال هيئات أو مفوضيات مستقلة ومحايدة، تكون غايتها أيضا تهدئة النفوس وتحقيق المصالحة الوطنية. والمتتبع لتجارب دول ما بعد الصراعات سوف يتبين أن أفضل وسيلة لبلوغ المصالحة الوطنية يحسن أن تتم عن طريق تطبيق المسارات المتقدمة ممتزجة أو على التوازي (مصالحة سياسية+ مصالحة مجتمعية + مصالحة قانونية حقوقية) استرشادا بمبادئ العدالة التصالحية[33].

ومع ذلك، يجب التنبّه إلى ما يميز تجربة المصالحة في السياق المغربي عن غيرها من التجارب والخبرات التي راكمتها شعوب العالم منذ ظهور مفهوم العدالة الانتقالية نهاية الحرب الكونية الثانية. ولأن تجربة المصالحة نشأت، وتطورت، وراكَمت نتائجها في ظل استمرارية النظام وداخل كنف مؤسساته، بل ظل النظام طرفاً مقرِّرا منذ ميلاد الفكرة وحتى المراحل الأخيرة من نفاذها .علماً أن فهمنا للنظام لا ينحصر في شخص بعينه أو أشخاص محدودين بذواتهم، بل ينصب على النظام كبنية، وكتفاعل مصالح متضامِنة أحياناً ومتنازعة أحيانا أخرى .يضاف إلى هذا المعطى النوعي محدد آخر لا يقل أهمية عنه، يتعلق باندراج التجربة المغربية في مجال المصالحة ضمن وضع انتقالي، بكل ما يمكن أن يترتب عن الأوضاع الانتقالية من صعوبات وتعقيدات[34].

32- المستشار عادل ماجد: قواعد المصالحة الوطنية في المراحل الانتقالية، تطبيق على الوضع المصري، مجلة يتفكرون العدد 2، مرجع سابق ص 84.

33- المستشار عادل ماجد: قواعد المصالحة الوطنية، مرجع سابق ص 86.

34- امحمد مالكي: "العدالة الانتقالية والتحول الديمقراطي في المغرب قراءة في تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة، بيروت 20-21 نيسان 2012 ص 3.

وتختلف المصالحة المغربية عن أمريكا اللاتينية وجنوب أفريقيا، لكونها لم تتمك خلال مرحلة ترسيخ الدمقرطة، بل هي تمت في إطار " لبرلة السلطوية" والتي تعني الإصلاحات التي تهم توسيع حرية التعبير والتنظيم والتعددية الحزبية وإجراء انتخابات تشريعية ومحلية. إلا أن هذه الإصلاحات لا تمس صلب النظام السياسي الذي يبقى في يد حاكم مركزي غير منتخب يحتكر القرارات الإستراتيجية، ومؤسسات لا تعرف ممارسة فعلية لفصل السلط، وانتخابات لاتهدد هذه الاستمرارية السلطوية.[35]

ولقد بُذلت جهود منذ أوائل تسعينيات القرن الماضي من أجل "طي صفحة" انتهاكات حقوق الإنسان التي حصلت مند بداية الستينيات في إطار الصراع السياسي بين الملك والمعارضة اليسارية بصفة خاصة، وذلك من خلال الإفراج عن عشرات من المختفين ومئات السجناء السياسيين وسجناء الرأي سنتي 1992 و1994 تمهيدًا من الملك الحسن الثاني لإشراك المعارضة القديمة في الحكومة إعدادًا منه لانتقال العرش بسلاسة إلى ابنه محمد السادس (انتقال تم عند وفاة الملك الحسن في 23 يوليو/تموز 1999).

وفي نهاية التسعينيات تمت أيضًا بعض الإصلاحات القانونية والمؤسسية، كما تم تقديم بعض التعويضات المالية لعدد من ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وعائلاتهم بين 1999 و2003.

وقد أثارت نواقص المعالجة التي قام بها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان (الذي لم يكن مستقلاً وكان مُتحكَّمًا في عمله) منذ 1998–1999 ردود أفعال الضحايا وعائلاتهم فبادروا بتأسيس المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف سنة 2001 الذي يُعتبر بمثابة نقابة للضحايا. وبفضل نضالاته مسانَدًا بمنظمات حقوق الإنسان المغربية عُقدت مناظرة حول ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان طالب فيها المتناظرون –من بين أمور أخرى– بتأسيس لجنة مستقلة للحقيقة والمصالحة.

وقد تمت إعادة هيكلة المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وعمل نشطاء حقوقيون من داخله على إقناع الملك بتأسيس "هيئة الإنصاف والمصالحة" في نهاية 2003.

تأسست الهيئة من 17 عضوًا، عدد منهم من مناضلي حقوق الإنسان إضافة لأشخاص مقربين من السلطة. وبدأت عملها رسميًا في بداية 2004 بعد أن قامت بوضع نظامها الأساسي الذي تضمن تدقيقًا وتفصيلاً للمهام المنوطة بها، وتعريفًا للانتهاكات موضوع اختصاصاتها، وطرق تنظيم سير أعمالها. وقد

35– عبد الحي المودن: إشكالات المصالحة السياسية، مجلة يتفكرون العدد 02 خريف 2013، ص 65.

صودق على هذا النظام الأساسي بموجب ظهير ملكي (قرار ملكي) نُشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 10 إبريل/نيسان 2004.

وقد اشتغلت الهيئة خلال الفترة الزمنية الممتدة من سنة 1956 إلى نهاية سنة 1999 أي على فترة حكم الملك الحسن الثاني بصفة رئيسية (1961-1999).

وكُلِّفت الهيئة بـ:

1. التقييم الشامل لمسلسل التسوية السابق لملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.
2. إثبات نوعية وجسامة الانتهاكات السابقة.
3. البحث في حالات الاختفاء القسري.
4. الوقوف على مسؤولية الدولة وغيرها في الانتهاكات الجسيمة.
5. جبر ضرر الضحايا وذوي الحقوق.
6. جبر ضرر المجتمع.
7. إعداد تقرير رسمي.
8. تنمية سلوك الحوار، وإرساء مقومات المصالحة ودعم التحول الديمقراطي.

دامت أعمال الهيئة سنتين (بداية 2004 إلى بداية 2006) عندما استقبلها الملك في 6 يناير/كانون الثاني 2006[36].

تنطوي قراءة تجربة " هيئة الإنصاف والمصالحة "المغربية في ضوء المعايير أعلاه، على وجود أخذ واستبعاد لما استقر في الممارسة الدولية ذات الصلة بتجارب العدالة الانتقالية .فمن جهة، استبعد المغرب فكرة المقاضاة، سواء الأفراد أو المؤسسات، واعتمد التحري والبحث عن الحقيقة دون أن تكون للهيئة سلطة قضائية، لي صار بعد ذلك إلى إنصاف الضحايا المتضررين من الانتهاكات الجسيمة بتعويضهم ماديا وجبر ضررهم ، وإدماجهم فرادى وجماعات ومن ثمة المصالحة مع هذه الحقبة العسيرة في تاريخ المغرب الحديث .ولتجنب تكرار انتهاكات الماضي في الحاضر والمستقبل، أقدم المغرب على إصلاحات دستورية وتشريعية ومؤسساتية، لاسيما في القطاعات الأكثر التصاقاً بمجالات حقوق الإنسان والحريات العامة . يمكن تفسير استبعاد المغرب آلية المقاضاة واعتماده نهج " الإنصاف والمصالحة"، خلافاً

36- عبد العزيز النويضي: إشكالية العدالة الانتقالية: تجربتي المغرب وجنوب إفريقيا، انظر الرابط:
http://studies.aljazeera.net/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312410191634162.html

لتجارب كثيرة في مضمار العدالة الانتقالية، إلى المعطيات الخاصة بسياقه السياسي والاجتماعي، وطبيعة العلاقات بين مكونات مجاله العام[37]

وكلّفت الهيئة التي تشكلت من نخبة من الناشطين والمناضلين الحقوقيين والمعتقلين السياسيين السابقين برئاسة أحد ضحايا هذه الانتهاكات[38]، بمهمة مقاربة الملفات المرتبطة بالانتهاكات الجسيمة التي شهدها المغرب ما بين سنة 1956و1999.

وقد استأثرت التجربة بمجموعة من الخصوصيات، حيث تمت مقاربة الملفات في إطار نفس النسق السياسي والدستوري والإداري؛ كما لم يتم تحديد المسؤوليات الجنائية فيما يتعلق بالجناة.

جاء تشكيل الهيئة ضمن سياق اعتماد مقاربة توافقية تروم الطي النهائي لملف انتهاكات الماضي،انطلاقاً من اعتبارين، يتمثل الأول فيكون اعتماد المقاربة الجذرية من شأنه أن يعمق الفجوة بين مكونات المجتمع، ويؤثر بالسلب في مسلسل الانتقال الديمقراطي باعتباره مسلسلاً يستوجب وجود حد أدنى من التوافقات والتفاهمات بين مختلف القوى المجتمعية، أما الاعتبار الثاني فيتجسد في كون الإغلاق النهائي لملف ماضي الانتهاكات ربما لن يتحقق من دون إنصاف الضحايا وذويهم من جهة، وإحداث تصالح بين المغاربة وماضيهم ومشاركتهم في الحياة السياسية من جهة أخرى [39].

وإلى جانب مقترحات الهيئة بشأن جبر الضرر وإنصاف الضحايا عبر تعويض مادي وتأهيل صحّي واجتماعي، فقد أوصت أيضاً بجبر الضرر الجماعي للمناطق التي تضررت نتيجة انتهاكات وتهميش لحقتها خلال فترة ما سمي بـ"سنوات الرصاص". كما خلصت في تقريرها النهائي المقدّم للملك إلى بلورة مجموعة من التوصيات؛ من قبيل دعم التأصيل الدستوري لحقوق الإنسان، والإقرار بقرينة البراءة والحق في محاكمة عادلة وتعزيز مبدأ فصل السلطات"، وإقرار وتطبيق إستراتيجية وطنية لمناهضة الإفلات من العقاب، وتجريم الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي والإبادة العنصرية، وإصلاح القضاء ودعم استقلاليته،

37- امحمد مالكي: "العدالة الانتقالية والتحول الديمقراطي في المغرب، مرجع سابق، ص 14.

38- تكونت الهيئة من رئيس هو الراحل إدريس بنزكري؛ وستة عشر عضواً؛ نصفهم من ضمن أعضاء المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ونصفهم الباقي من خارج المجلس.

39- إدريس لكريني: العدالة الانتقالية وأثرها على التحول الديمقراطي بالمغرب ، مقاربة لنماذج عالمية في ضوء الحراك العربي مقالة غير منشورة (المؤتمر السنوي الثالث للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات تونس 30-31 مارس 2014) ص 28.

ومواصلة الانضمام إلى اتفاقيات القانون الدولي لحقوق الإنسان، واعتماد الحكامة الأمنية في تدبير الأزمات[40].

في ظل الحراك المجتمعي الذي عرفه عدد كبير من الأقطار العربية، أفرزت احتجاجات يوم 20 شباط/ فبراير 2011 التي شهدتها مختلف المدن المغربية مجموعة من الأسئلة في علاقتها بمدى جدّية الإصلاحات المختلفة، التي شرع المغرب في إجرائها في الأعوام الأخيرة، ومدى فعاليتها وأهميتها في توفير شروط دعم الانتقال الديمقراطي وأسسه، وترسيخ حقوق الإنسان، مع وجود مجموعة من مظاهر الاستهتار بالقانون ومظاهر مختلفة من الفساد[41].

جاءت حركة 20 فبراير أخيرًا، وبعد نقاش مستفيض دار حول التأثير الذي يمكن أن يمارسه الربيع العربي على المغرب، لتلغي أسطورة الاستثناء المغربي، ولتؤكد في الوقت نفسه أن المغرب جزء لا يتجزأ من الامتداد العربي، يتأثر بما يقع في جواره العربي.

هكذا، إذن، تحركت عجلة التغيير بعد أن ظن الجميع أن التجربة السياسية المغربية محصَّنة غاية التحصين، ولن تكون كغيرها في مهب رياح التغيير، لأنها تمتلك مقومات تاريخية ودينية تسندها[42].

لقد ساهمت حركة 20 فبراير في جعل فئات كثيرة من الشعب المغربي تعبّر عن مطالبها وحقوقها جهرًا لا سرًا، على عكس ما كانت تفعل من قبل. ومن جهة أخرى، جعلت وتيرةَ الإصلاح تتحرك بسرعة بعدما كانت بطيئة ومؤجلة إلى حين. ويمكن اليوم الإعلان بكل ثقة أن حركة 20 فبراير حرّكت مياهًا راكدة تحت جسر المعمار الحزبي والسياسي المغربي، وجعلت دستور 2011 يخرج إلى الوجود. ولولا ذلك، لانتظرنا أعوامًا أخرى، بدليل غياب أي إشارة تفيد بتحرك مسطرة مراجعة دستور 1996[43].

---

[40]– إدريس لكريني: العدالة الانتقالية وأثرها على التحول الديمقراطي بالمغرب نفس المرجع السابق ص 25.

41– إدريس لكريني: " الإصلاح الدستوري وحقوق الإنسان بالمغرب" مجلة مسالك الفكر والسياسة والاقتصاد عدد مزدوج 19–20/ 2012 ص 98 وما بعدها.

42–إدريس جنداري: "المسألة السياسية في المغرب من سؤال الإصلاح إلى سؤال الديمقراطية" دفاتر وجهة نظر، مطبعة النجاح الجديدة الطبعة الأولى 2013.

[43]_ عبد الرحمان علال: "دستور 2011 تأملات وإشكالات" مجلة مسالك مجلة مسالك مرجع ساب، ص 33 وما بعدها.

فقد أظهرت الاحتجاجات التي عرفها المغرب في سياق الربيع العربي، أن النظام لم يقم بتفعيل توصيات " هيئة الإنصاف والمصالحة، المتعلقة بالإصلاحات المؤسساتية، إلا تحت ضغط الشارع. وهو الأمر الذي يشير إلى بقاء تصورات النظام حول المصالحة متعلقة بميزان القوى بين الإصلاحيين والمحافظين[44].

وبالرجوع إلى دستور 2011 نجد انه يتضمن أحكاماً ومقتضيات ذات صلة بتوصيات" هيئة الإنصاف والمصالحة، كما عكست صياغة بعض مقاطعه روحَ ما أوصت وطالبت به الهيئة في تقريرها الختامي . ففي ثلاث فقرات متتالية من الديباجة، تمَّ التشديد، من جهة، على التزام المملكة المغربية ب" حماية منظومتي حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والنهوض بهما ، والإسهام في تطويرهما، مع مراعاة الطابع الكوني لتلك الحقوق ، وعدم قابليتها للتجزئ ."[45]..مع تأكيدها، من جهة أخرى، على " حظر ومكافحة كل أشكال التمييز، بسبب الجنس أو اللون أو المعتقد أو الثقافة أو الانتماء الاجتماعي أو الجهوي أو اللغة أو أي وضع شخصي، مهما كان ."لتقر، في فقرة ثالثة بأن تجعل الاتفاقيات الدولية، كما صادق عليها المغرب، وفي نطاق أحكام الدستور وقوانين المملكة، وهويتها الوطنية الراسخة، تسمو فور نشرها، على التشريعات الوطنية، والعمل على ملاءمة هذه التشريعات مع ما تتطلبه تلك المصادقة[46]".
أفردَ الدستور المغربي 2011 باباً كاملاً من اثني وعشرين فصلا للحريات والحقوق الأساسية، وقد جاء مرتباً، من حيث هندسة الدستور، بعد الباب الأول الخاص بالأحكام الخاصة، مما يؤكد الأهمية التي أولاها المشرع الدستوري لموضوع الحقوق والحريات. يُضاف إلى ذلك ما ورد في الباب الأول من مبادئ وأحكام خاصة ذات صلة بمجال الحقوق والحريات العامة، [من قبيل التنصيص على "دستورية القوانين وتراتبيتها"، تأكيدا على سمو الشرعية الدستورية[47].

وفي إطار تنزيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، أقر المشرع الدستوري مجموعة من الحقوق والحريات (الحق في العلاج، الحماية الاجتماعية، والتغطية الصحية،التعليم ،الشغل...)[48].

---

[44]– عبد الحي المودن :العدالة الانتقالية والسلطوية: نموذج المغرب، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (المؤتمر السنوي الثاني للعلوم الاجتماعية والإنسانية) – بحث غير منشور– ص 28.

[45]– أنظر، ديباجة الدستور، في الدستور الجديد للمملكة المغربية، " نصوص قانونية محيَّنة"، عدد 51 ، [الدار البيضاء : مطبعة النجاح الجديدة الطبعة الأولى ص 20.

[46]– نفس المرجع السابق.

47– الفصل 6 من دستور 2011.

48– الفصل الثالث والثلاثون من دستور 2011.

كما عمل المغرب على دعم الحقوق والحريات الفردية والجماعية للمواطنين والتفصيل فيها، وكذا إعادة الاعتبار إلى سلطة القضاء[49].

كما عمل المشرع على دسترة مجموعة من المؤسسات وأحداث أخرى جديدة في إطار ترسيخ الحكامة الجيدة، وترتبط الحكامة الجيدة بمبادئ الشفافية والمسؤولية، ومحاربة الرشوة، والأخلاقيات، والمحاسبة[50]. وقد جرت دسترة عدد من الهيئات التي تضمنتها فصول الدستور، بما في ذلك: المجلس الأعلى للحسابات (الفصول 147 إلى 150)؛ المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (151الى 153)؛ المجلس الوطني لحقوق الإنسان (الفصل 161)؛ مؤسسة الوسيط (Ombudsman) (الفصل 162)؛ مجلس الجالية المقيمة في الخارج (الفصل 163)؛ الهيئة المكلَّفة بالمناصفة ومحاربة جميع أشكال التمييز (الفصل 164)؛ الهيئة العليا للسمعي البصري (الفصل 165)؛ مجلس المنافسة (الفصل 166)؛ الهيئة المغربية للوقاية من الرشوة (الفصل167)؛ المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي (الفصل 168)؛ المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة (الفصل 169)؛ المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي (الفصل 170).

وقد جمع المشرّع الدستوري الهيئات العشر أعلاه في الباب الثاني عشر، تحت عنوان عريض غير متجانس هو: "مؤسسات وهيئات حماية الحقوق والحريات والحكامة الجيدة والتنمية البشرية والمستدامة الديمقراطية التشاركية"، وصنّفها في ثلاث خانات: الخانة الأولى تضم هيئات حماية حقوق الإنسان

---

[49]– تضمن الدستور المعدّل مجموعة من المستجدات التي تدعم هذه الاستقلالية ماليًا وإداريًا. فعلاوة على استبدال مصطلح القضاء بالسلطة القضائية في الباب السابع منه، وتأكيد استقلالية هذه السلطة عن باقي السّلطات الأخرى (الفصل107)، جرى استبدال المجلس الأعلى للقضاء بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية الذي أصبحت تشكيلته منفتحة على مجموعة من الهيئات المستقلة، خاصة منها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ومؤسسة الوسيط.

[50]– احتضنت الصخيرات المناظرة الوطنية الأولى للحكامة حول موضوع "التقائية الاستراتيجيات والبرامج القطاعية" في يومي 12 و13 شباط/ فبراير 2013. وهدفت تلك المناظرة إلى إعطاء الانطلاقة الفعلية لورش تنسيق السياسات والبرامج العمومية، وتقييم مدى نجاعتها وانسجامها والتقائيتها. وتتوخى المناظرة التي تنظمها الوزارة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة دراسة الإمكانيات والفرص المتاحة للرفع من الانسجام، والتكامل بين مختلف الاستراتيجيات والبرامج العمومية لتحسين فعاليتها ونجاعتها.

كما يشارك في هذه المناظرة، المنظَّمة بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ممثلون عن القطاع الخاص والنقابات والمجتمع المدني ومنظمات دولية ورجالات السياسة والاقتصاد.

والنهوض بها، وهي: المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والوسيط، ومجلس الجالية المغربية في الخارج ثم الهيئة المكلفة بالمناصفة ومحاربة جميع أشكال التمييز؛ الخانة الثانية تضم هيئات الحكامة الجيدة والتقنين، وهي: الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، ومجلس المنافسة، ثم الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها؛ وفي الخانة الثالثة ثلاث هيئات للنهوض بالتنمية البشرية والمستدامة والديمقراطية التشاركية، وهي: المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، والمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، والمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي؛ متسائلين في الأخير عن عدم إدراج المشرّع الدستوري للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ضمن هيئات الحكامة العشر، بالرغم من كون قانونه الأساسي لا يختلف البتة عن قوانين بعض الهيئات الوطنية المستقلة، واختصاصاته الدستورية هي نفس اختصاصات هذه الأخيرة[51].

وعموما فإن مكاسب الهيئة ساهمت في حفر مجاري العدالة الانتقالية، والتي نفترض أنها تستدعي في الراهن السياسي، مزيدا من مغالبة المصالح الفردية واستحضار الهم الجماعي، ذلك أن تعثر العدالة الانتقالية في صيغتها المغربية يستدعي المبادرة والتعبئة السياسية، بهدف استثمار مكاسب مسلسل الإنصاف ودروب الانتقال الديمقراطي الأخرى، ما يتطلب بالدرجة الأولى استكمال عملية تفعيل توصيات الهيئة التي مازالت معلقة.

وقد وجّهت عدّة انتقادات لعمل الهيئة من حيث قصر المدة التي اشتغلت فيها والمحددة في سنة بما ظل معه عديد من الملفات خارج التسوية؛ وعدم اعتماد تحديد المسؤوليات وعدم تقديم اعتذار رسمي للضحايا؛ إضافة إلى عدم تعاون مجموعة من الأجهزة الحكومية والأمنية فيما يتعلق بتقديم المعلومات والوثائق[52].

لم تشكل الهيئة من إعلان تأسيسها قوة مادية ولا قانونية، فقد اعتبرت بمنزلة إطار استشاري، وظلت ملحقة بالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان. كما أنها لم تساهم في حل كثير من القضايا الواردة في

51- بوشعيب أوعبي، "دسترة هيئات الحكامة الجيدة" مقال بجريدة العلم؛ يوم 09 غشت 2011
http://www.alalam.ma/def.asp?codelangue=23&id_info=43211

[52]- إدريس لكريني: المغرب وتجربة الإنصاف والمصالحة، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، مصر، العدد 24 أكتوبر 2006؛ ص 197.

تقاريرها الختامي، إذ تستوعب توصياتها جملة من المعطيات بكشف الحقيقة فيس ملفات غامضة. وهناك من يأخذ عليها تغييب الحقيقة لحساب الإنصاف والمصالحة، ورغم الجهود التي بذلت لتوضيح مسارها وخياراتها. وهناك من يعتبر أن مقاربتها استندت في الغالب إلى الجانب الحقوقي، وذلك على الرغم من مختلف السجالات التي انخرطت فيهال في موضوع تداخل وتفاعل الحقوقي والسياسي في العدالة الانتقالية[53].ولكن على الرغم من أن الإصلاحات السابقة على الربيع العربي أو اللاحقة له، لم تؤد في النهاية إلى تغيير بنيوي عميق للنظام السطوي.[54]

ولا يختلف اثنان في أن الدمقرطة في المغرب لم تكتمل بعد، لكن لن يختلف اثنان في أن وعي إستراتيجية الانتقال إلى الديمقراطية حاضر بقوة، و تتوسع دائرة مناصريه، ليس بداخل المجتمع فقط، ولكن في دوائر الدولة أيضا .فالديمقراطية بحسبها سيرورة شاقة وصعبة، لاسيما في مجتمع مركب مثل المغرب، تحتاج إلى قدر يسير من الزمن، بالمفهوم التاريخي للزمن، وليس بأبعاده الطبيعية، وتحتاج أكثر إلى المراكمة المتدرجة للمكاسب، وإلى تثمين الإنجازات، وتحويلها إلى روافع للتغيير والانتقال نحو الأفضل[55].

عمومًا، رغم أن دستور 2011 أعلن مجموعة من المبادئ والحقوق التي لم تكن موجودة في الدستور السابق ، ولا يمكن لعاقل أن ينكر أهميتها كقرينة البراءة وضمان شروط المحاكمة العادلة وتَجْريم التعذيب والاختفاء القسري والاعتقال التعسفي وجميع أشكال التمييز والممارسات المهينة بالكرامة الإنسانية، والحق في الولوج إلى المعلومة وحق تقديم العرائض، رغم هذا كله، فإنه، من جهة، لم يوفر ضمانات مؤسساتية حقيقية لصون الحقوق، ومن جهة أخرى، لم يعمل على تقييد السلطة الملكية رغم الترتيبات التي أدخلها على السلطة التنفيذية. والخلاصة التي انتهينا إليها هي أن النص الدستوري الجديد لا يوفر الحد الأدنى الذي يحْدث قطيعة مع نظام السلطة الدستورية الذي يسود فيه الملك ويحكم[56].

يمكننا الجزم بكون الوثيقة الدستورية المغربية هي مجمع المتناقضات ومرتع المتضادات، إذ هي تقر ببرلمانية الدولة في حين تخول الملك باعتباره الممثل الأسمى للدولة، وفوق المؤسسات الدستورية كلها،

---

[53]– كمال عبد اللطيف: "العدالة الانتقالية والتحولات السياسية في المغرب، مرجع سابق ص 46.

[54]– عبد الحي المودن :العدالة الانتقالية والسلطوية: نموذج المغرب، مرجع سابق ص 28.

[55]– امحمد مالكي: العدالة الانتقالية والتحول الديمقراطي، مرجع سابق ص 17.

[56]_ محمد مدني:"الدستور الجديد تركيز السلطة وضعف الضمانات"، مجلة دفاتر وجهة نظر العدد 24 مطبعة النجاح الجديدة الطبعة الأولى 2011 ص 85 وما بعدها.

وظهائره[57] فوق كل القوانين الصادرة عن هذه المؤسسات، كما أنه يرأس المجلس الوزاري الذي يناقش فيه أهم النقاط الإستراتيجية للدولة[58].

خاتمة عامة

في ضوء ما سبق، يبقى التحدي المستقبلي للعدالة الانتقالية ومرحلة الانتقال الديمقراطي يتمظهر بجلاء في المعوق والإكراه السياسيين؛ إذ تُطرح إشكالية كيفية المراهنة على العمل الحزبي للقيام بدوره الكامل في تأطير وتوعية المواطن في نطاق تعددية حقيقية تعكس بشكل أو بآخر الوضوح الأيديولوجي، ونوعية البرامج السياسية المقدّمة في المعترك الانتخابي المقبل[59].

إن مفهوم الانتقال الديمقراطي، الذي هو جزء من لُحمة الدينامية المجتمعية، لا يمكن اختزاله فقط في وجود وثيقة دستورية، بل لا بد من اتخاذ إجراءات مصاحبة في اتجاه تأمين مسار الانتقال الديمقراطي وضمان مشاركة فعالة لجميع الفاعلين السياسيين، لأن من شأن هذه التدابير (سياسية، حقوقية، اجتماعية، اقتصادية، ثقافية، بيئية...) أن تعبّد الطريق لتكسير الفجوة بين النخب السياسية والمجتمع، وإعادة الثقة في مفهوم المشاركة السياسية بهدف تقويم الترهل الفكري والأيديولوجي للمشهد الحزبي المغربي، وبلورة مشاريع مجتمعية جديدة تتماشى مع الدينامية المتغيّرة للمجتمع المغربي[60].

---

[57]– الظهير الشريف أو الظهير الملكي هو مرسوم يصدره ملك المغرب بصفته سلطة عليا وممثلًا أسمى للأمّة. يوقّع الظهير بالعطف من لدن الوزير الأول ماعدا الظهائر المتعلقة بتعيين الوزير الأول والوزراء وإعفائهم – مجلس الوصاية – حالة الاستثناء – الاستفتاء –حل البرلمان – تعيين القضاة. يتميز الظهير دائما برقم 1 على اليسار بالإضافة إلى الرقمين الأخيرين هما عام الإصدار والرقم الترتيبي، ثم التاريخ الهجري والتاريخ الميلادي والموضوع، من مثل : ظهير شريف رقم 1.72.061 الصادر بتاريخ 23 محرم 1392 موافق 10 مارس 1972.

[58]– حكيم التوزاني:"الانتقال الديمقراطي بين الضمانات الدستورية والإكراهات السياسية" مجلة مسالك ، مطبعة النجاح الجديدة– الدار البيضاء– عدد مزدوج 19–20/ 2012 ص 132 وما بعدها.

[59]– نفس المرجع السابق، ص 179.

[60]– عبد العزيز فجال:"**الثابت** والمتحول في الدستور الجديد قراءة في مسارات التطبيق (محاولة قانونية لفهم معنى "التعيين" و "التنصيب" في الدستور الجديد)، مجلة رهانات العدد 23 صيف 2012، ص 15.

إن نجاح الانتقال الديمقراطي رهين بتوفير ميزان قوى يرفده ويحميه ويفتح المسارب والأنفاق أمام تدفق حركته. ومسؤولية الديمقراطيين وجميع القوى الفاعلة في المجتمع عظيمة وتاريخية[61].

الديمقراطية ليست مؤسسات وآليات مجردة فقط، بل هي ترتكز أيضًا على مدى إدراك المواطن أهمية الفعل الديمقراطي في حياته اليومية والمجتمعية. لذلك، لا يتم الانتقال الديمقراطي على مستوى البنى المؤسسية والقانونية فحسب، بل يوازيه أيضًا انتقال على المستوى الثقافي والقيمي والفكري للمجتمعات، بالقطع مع الأبوية التقليدية في إدارة الحياة المعيشية.

في جميع الأحوال، وكما يقول محمد نور الدين أفاية، فإن التجارب التاريخية تبيّن أن الثورات لا تحقق أهدافها على المدى القصير؛ فقد كان على الفرنسيين أن ينتظروا أكثر من قرن لكي تعطي الثورة الفرنسية نتائجها ومكتسبات ذات طابع الاستدامة، وأن يتغلبوا على جميع مصادر "الثورة المصادرة" والعوائق والمقاومات، السياسية والثقافية. ويظهر أن مجتمعاتنا في حاجة إلى أعوام وعقود لكي تقطع مع ترسبات الاستبداد وقوى الارتداد والانتقال من واقع الفساد والزبونية إلى منطق الاستحقاق، ومن المحسوبية إلى تكافؤ الفرص، ومن الذهنية الاستبدادية إلى المرجعة الديمقرطية، ومن إذلال الشباب والنساء إلى الاعتراف لهم بقدراتهم الكبيرة على التغير والمشاركة في الشأن العام.

عموما، فالعدالة في بعدها السياسي والمؤسسي يتصل بقضايا الحريات باعتبار الحرية ركنا أساسيا من اركان العدالة الاجتماعية.كما يتصل بقضية الحقوق السياسية، وقضايا التمكين السياسي ولا سيما عن طريق إقامة المؤسسات التي تحشد من خلالها القوى المتطلعة إلى العدالة الاجتماعية، مثل العمال والفلاحين وأرباب المعاشات والنساء والمتعطلين عن طريق المشاركة الديمقراطية في اتخاذ القرارات في مواقع العمل والإنتاج وممارستها على المستويات المحلية وعلى المستوى الرقمي.

وبالتالي، فتجارب الانتقال الديمقراطي تشترك في مواجهة تحد كبير، خصوصا في بدايتها هو ثورة التوقعات والتناسل اللانهائي للمطالب بعد طول انتظار،حيث يطالب الشارع بإشباع المطالب السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتراكمة في اقرب وقت ممكن إن لم يكن فورا،لآن الصبر نفذ.من خلال العمل

---

[61]– عبد الإله بلقزيز:"السلطة والمعارضة المجال السياسي العربي المعاصر (حالة المغرب)"، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، 2007.

على تطويع مفهوم الديمقراطية العربية الذي يرتبط اساسا بالعدالة الاجتماعية التي اشتعل الشارع العربي مع بداية 2011 مطالبا بها[62]

لائحة المراجع:

بالعربية:

- إدريس جنداري: "المسألة السياسية في المغرب من سؤال الإصلاح إلى سؤال الديمقراطية" دفاتر وجهة نظر، مطبعة النجاح الجديدة الطبعة الأولى 2013.
- إدريس لكريني: " الإصلاح الدستوري وحقوق الإنسان بالمغرب" مجلة مسالك الفكر والسياسة والاقتصاد عدد مزدوج 19-20/ 2012 ص 98 وما بعدها.
- إدريس لكريني: العدالة الانتقالية وأثرها على التحول الديمقراطي بالمغرب ، مقاربة لنماذج عالمية في ضوء الحراك العربي مقالة غير منشورة (المؤتمر السنوي الثالث للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات تونس 30-31 مارس 2014) .
- إدريس لكريني: المغرب وتجربة الإنصاف والمصالحة، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، مصر، العدد 24 أكتوبر 2006؛ ص 197.
- امحمد مالكي: "العدالة الانتقالية والتحول الديمقراطي في المغرب قراءة في تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة، بيروت 20-21 نيسان 2012.
- امرتن صن: " فكرة العدالة، ترجمة مازن جندلي (بيروت ودبي : الدار العربية للعلوم، ومؤسسة بن راشد آل مكتوم، 2010).

62- التنمية الإنسانية العربية في القرن الحادي والعشرون أولوية التمكين إعداد بهت قرني،مركز دراسات الوحدة العربية ومنتدى الجامعة الأمريكية بالقاهرة، بيروت 2014.،ص 567.

- جواد الرباع: المسألة الدستورية وإشكالية الانتقال الديمقراطي حالة المغرب، مجلة تبين للدارسات الفكرية والثقافية، فصلية محكمة يصدرها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، العدد 8 ربيع 2014؛
- حكيم التوزاني:"الانتقال الديمقراطي بين الضمانات الدستورية والإكراهات السياسية" مجلة مسالك ، مطبعة النجاح الجديدة– الدار البيضاء– عدد مزدوج 19–20/ 2012 ص 132 وما بعدها.
- رقية مصدق: "متاهات السلطة التأسيسية هل تتعايش الملكية الدستورية مع دستور تقديري؟ طبعة 1437هـ/2016 مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء؛
- سعيد بن سعيد العلوي، "الديمقراطية والتحولات الاجتماعية في المغرب"، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة– الدار البيضاء– الطبعة الأولى 2000؛
- عادل ماجد: العدالة الانتقالية والإدارة الناجحة لمرحلة ما بعد الثورات. المصدر: مجلة السياسة الدولية العدد 192، أبريل 2013.
- عبد الإله بلقزيز: "الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي،العوائق والممكنات، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت2000
- عبد الإله بلقزيز:"السلطة والمعارضة المجال السياسي العربي المعاصر (حالة المغرب)"، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، 2007.
- عبد الحي المودن :العدالة الانتقالية والسلطوية: نموذج المغرب، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (المؤتمر السنوي الثاني للعلوم الاجتماعية والإنسانية) – بحث غير منشور.
- عبد الحي المودن: إشكالات المصالحة السياسية، مجلة يتفكرون العدد 02 خريف 2013.
- عبد الرحمان علال: "دستور 2011 تأملات وإشكالات" مجلة مسالك مجلة مسالك مرجع ساب، ص 33 وما بعدها.
- عبد العزيز فجال:"الثابت والمتحول في الدستور الجديد قراءة في مسارات التطبيق (محاولة قانونية لفهم معنى "التعيين" و "التنصيب" في الدستور الجديد)، مجلة رهانات العدد 23 صيف 2012.
- كمال عبد اللطيف: "العدالة الانتقالية والتحولات السياسية في المغرب، تجربة هيئة الانصاف والمصالحة،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سنة 2013 .
- محمد الخراط : عندما تصبح العدالة ... إنتقالية،مجلة يتفكرون، العدد 2 خريف 2013.
- محمد مدني وإدريس المغروي وسلوى الزرهوني (مشاركين) "دراسة نقدية للدستور المغربي للعام 2011 "، منشورات المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات 2012.
- محمد مدني:"الدستور الجديد تركيز السلطة وضعف الضمانات"، مجلة دفاتر وجهة نظر العدد 24 مطبعة النجاح الجديدة الطبعة الأولى 2011 .
- المستشار عادل ماجد: قواعد المصالحة الوطنية في المراحل الانتقالية، تطبيق على الوضع المصري، مجلة يتفكرون العدد 2.
- نشر جون راولز نظرية العدالة عام 1981، كما نشر كتاب العدالة إنصاف عام 2001.

- هيرميت (غي): "سحر النظريات الخادع : حصيلة الأبحاث" ترجمة حمادي الصفي، مساهمة في ملف "مستقبل الديمقراطية في دول الجنوب" مجلة مقدمات، عدد 23/22، صيف /خريف 2001.
- بالأجنبية:

- Amartya Sen, 'Democracy as a Universal Value', Journal of Democracy 10: 3 (1999),
- Dankwart A. Rustow, 'Transitions to Democracy: Toward a Dynamic Model', Comparative Politics, 2: 3 (1970) .
- Donald L. Horowitz, 'Democracy in Divided Societies', Journal of Democracy, 4: 4 (1993) .
- Eric A. Posner and Adrian Vermeule' ,Transitional Justice as Ordinary Justice', Harvard Law Review, Vol. 117, No. 3 ,Jan. 2004.
- Hernet (Guy) : « le concept de transition démocratique » cahiers de la fondation Abderrahman bouabib, N° 11, 1997.
- Huntington (Samuel) : la troisième vague : les démocratisations de la fin du XXème siècle, traduit par : François Burgers, nouveaux horizons 1996.
- John Keane, 'Humble Democracy?', .N. Ganguli Memorial Lecture, Centre for the Study of Developing Societies , Delhi, 25 February 2005 (at: http://johnkeane.net/48/topics-of-interest/humble-democracy, accessed: 30 June 2013).
- Kieran McEvoy, Beyond Legalism: 'Towards a Thicker Understanding of Transitional Justice', Jornal of Law and Society, Vol. 34, No. 4, December 2007.
- Louise Arbour, 'Economic and social justice for sociétés in transition', New York Université Journal of International Law and Politics, vol. 40, No. 1, Fall 2007, at. 1
- Louise Arbour, 'Economic and social justice for societies in transition', New York University Journal of International Law and Politics, vol. 40, No. 1, Fall 2007 ,at.1
- Mickael Vogel, « La démocratisation au Maroc (9 mars 2011-1juillet) »Les Etudes et Essai du centre Jarque Berque no ,7(novembre 2011).
- Mohamed Madani, « Mouvement sociaux : champ politique et gouvernance publique, » forum social Marocain, vol.2(2004) ;
- Robert Dahl, A Preface to Democratic Theory(Chicago: University of Chicago Press, 2006).
- Sen, 'Democracy as a Universal Value',
- Thomas Carothers, "The End of the Transition Paradigm." Journal of Democracy, 13: 1, (2002) .

الهوامش

[1] – Huntington (Samuel) : la troisième vague : les démocratisations de la fin du XXème siècle, traduit par : François Burgers, nouveaux horizons 1996.

[1] – Thomas Carothers, "The End of the Transition Paradigm." *Journal of Democracy, 13: 1, (2002)*, pp. 6–7

نقلا عن عيسى ببروك الانتخابات في المغرب محاولة في فرضية الانتقال الديمقراطي: رسالة لنيل الدبلوم الدراسات العليا جامعة القاضي عياض كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية مراكش سنة 2007-2008 ص 1 وما بعدها.

1 Robert Dahl, A Preface to Democratic Theory(Chicago: University of Chicago Press, 2006), pp. 97-98.

1 Dankwart A. Rustow, 'Transitions to Democracy: Toward a Dynamic Model', Comparative Politics, 2: 3 (1970), p. 351.

1 Donald L. Horowitz, 'Democracy in Divided Societies', Journal of Democracy, 4: 4 (1993), pp. 18-38.

[1] - Hernet (Guy) : « le concept de transition démocratique » cahiers de la fondation Abderrahman bouabib, N° 11, 1997, Page : 18.

[1]- هيرميت (غي): "سحر النظريات الخادع : حصيلة الأبحاث" ترجمة حمادي الصفي، مساهمة في ملف "مستقبل الديمقراطية في دول الجنوب" مجلة مقدمات، عدد 23/22، صيف /خريف 2001، الصفحة 70.

عيسى ببروك الانتخابات في المغرب محاولة في فرضية الانتقال الديمقراطي عيسى ببروك الانتخابات في المغرب محاولة في فرضية الانتقال الديمقراطي مرجع سابق ص 4 وما بعدها.

[1]- Hermet Guy : « Le concept de transition démocratique »,op.cit, pp 17-18.

[1]- عبد الإله بلقزيز: "الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي،العوائق والممكنات، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت2000 ،ص 137.

1- انظر في ذلك: تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول "سيادة القانون والعدالة الانتقالية في المجتمعات التي عانت أو تعاني من الصراعات"، وثيقة الأمم المتحدة رقم U.N. Doc. S/2011/634، 12 أكتوبر 2011.

Kieran McEvoy, Beyond Legalism: 'Towards a Thicker Understanding of Transitional Justice', Jornal of Law and Society, Vol. 34, No. 4, December 2007, p.439.

Louise Arbour, 'Economic and social justice for societies in transition', New York University Journal of International Law and Politics, vol. 40, No. 1, Fall 2007 ,at.1

تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول "سيادة القانون والعدالة الانتقالية بالنسبة للمجتمعات في مراحل الصراعات وما بعد الصراعات"، وثيقة الأمم المتحدة رقم U.N. Doc. S/616/2004 23 أغسطس 2004، فقرة (8).

- للمزيد من المعلومات حول التطور التاريخي لمفهوم العدالة الانتقالية، انظر:

Ruti Teitel ,Transitional Justice Genealogy 15 ,سHarv. Hum. Rts. J. 96, 4002, Pp.94-69 .

Eric A. Posner and Adrian Vermeule' ,Transitional Justice as Ordinary Justice', Harvard Law Review, Vol. 117, No. 3 ,Jan. 2004, p.762

1 - إذا كان الانتقال الديمقراطي في حدود دلالته الاصطلاحية يفيد بكل بساطة الانتقال نحو الديمقراطية، فإنه بحمولته الإيديولوجية والسياسية يبقى من أكثر المفاهيم التباسا وأصعبها تعريفا على الإطلاق. ومرد ذلك في تقديرنا إلى أمرين اثنين:

أولا: تعدد صور وسيناريوهات الانتقال وتعدد التجارب الانتقالية نحو الديمقراطية (إسبانيا، البرتغال، أوربا الشرقية، أمريكا اللاتينية) بحيث يصعب تحديد أنموذج محدد وموحد يتم على ضوئه الانتقال نحو الديمقراطية، ومن هنا تتبع صعوبة تحديد محدد وواحد للانتقال الديمقراطي.

ثانيا:" الانتقال الديمقراطي" موضوع رهان بين الفرقاء السوسيوسياسيين، وبتعدد قناعات هؤلاء الفرقاء تتعدد رؤاهم الإستراتيجية.

1 Amartya Sen, 'Democracy as a Universal Value', Journal of Democracy 10: 3 (1999), p. 4.

1 John Keane, 'Humble Democracy?', .N. Ganguli Memorial Lecture, Centre for the Study of Developing Societies , Delhi, 25 February 2005 (at: http://johnkeane.net/48/topics-of-interest/humble-democracy, accessed: 30 June 2013).

1 Sen, 'Democracy as a Universal Value', p. 10

[1]– مفهوم العدالة مفهوم واسع مركب، ذو جوانب وأبعاد متعددة.ويرجع ذلك إلى أسباب كثيرة، منها تعدد المنابع والروافد التي تغذي مفهوم العادلة الاجتماعية. فالعدالة الاجتماعية فكرة فلسفية مثلما هي فكرة دينية وقيمة اجتماعية ومبدأ أخلاقي.5مزيدا من التوسع أنظر : إبراهيم العيساوي العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات بيروت أبريل 2014، ص 135.

1– يمكن من خلال استقراء واقع الممارسات والتطبيقات المختلفة لمفهوم العدالة الانتقالية الحديث عن مراحل ثلاث للعدالة الانتقالية، هي: **المرحلة الأولى:** جاءت في أعقاب الحرب العالمية الثانية مباشرة، وتمثلت بشكل أساسي في محاكمات نورمبرج، تمحورت العدالة الانتقالية خلال هذه المرحلة حول فكرة التجريم والمحاكمات الدولية المترتبة عليها. وتمثلت أهم ميكانيزمات عملها في اتفاقية الإبادة الجماعية التي تم إقرارها، وإرساء سوابق لم يعد من الممكن بعدها تبرير انتهاك حقوق الإنسان باسم الاستجابة للأوامر. في هذه المرحلة، شكل مرتكبوا انتهاكات حقوق الإنسان مركز الاهتمام في مساع تحقيق العدالة. وأثناء الحرب الباردة، ركدت جهود تحقيق العدالة الانتقالية واستمر ذلك حتى انهيار للإتحاد السوفيتي.

المرحلة الثانية : حدثت بعد انهيار الإتحاد السوفيتي والتغيرات السياسية المختلفة في دول أوروبا الشرقية وألمانيا وتشيكوسلوفاكيا، وفي هذه المرحلة تم تطبيق مفهوم مُسيس وذا طابع محلي أو وطني من العدالة الاجتماعية ارتبط بالهياكل الرسمية للدولة، وهنا تجاوزت فكرة المحاكمات وتضمنت آليات أخرى مثل لجان الحقيقة، والتعويضات، أي إنه خلال هذه المرحلة صارت العدالة الانتقالية بمثابة حوار وطني بين الجناة والضحايا، وخلال هذه المرحلة برزت تجربة لجان الحقيقة في الأرجنتين وعدد من دول أمريكا اللاتينية وجنوب أفريقيا. لقد تطور المفهوم خلال الفترات الانتقالية التالية لحكم الدكتاتوريات العسكرية في أمريكا اللاتينية، جنوب أفريقيا بعد نظام الأبارتهايد وبعض الدول الأفريقية ودول شرق ووسط أوروبا في أعقاب الحرب الباردة. كان هناك توافق دولي على الحاجة لإجراءات العدالة الانتقالية للتعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان الماضية، وهذا ما تزامن مع أهداف الدول والهيئات المانحة التي تطلبت وجود تطبيقا محكما لحكم القانون بما يسمح بالتنمية الاقتصادية. بعبارة أخرى، أعطت الموجة الثالثة للديمقراطية في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينيات

زخما وحافزا جديدا للعدالة الانتقالية، انتقل به من كونه مفهوما رابطا بين المرحلة الانتقالية للتحول الديمقراطي والعدالة (كما نشأ في أواخر الأربعينات)، إلى فضاء أوسع بحيث أضحى هذا المفهوم يتضمن منظورا أوسع يقوم على إعادة تقييم شامل للوصول بمجتمع ما في المرحلة الانتقالية إلى موقع آخر تعد الديمقراطية أحد أهدافه الأساسية.

المرحلة الثالثة: بدأت بعد إنشاء المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوجوسلافيا السابقة في 1993 ، إذ أدى تكرر النزاعات إلى تكرر حالات تطبيق العدالة الانتقالية، كما ارتفعت الأصوات المنادية بالحد من الأخذ بمبدأ الحصانة ليصبح الاستثناء وليس القاعدة، وفي هذا السياق تم إنشاء المحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا في 1994، ثم في 1998 تم إقرارا النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وقد أثرت هذه التطورات في الكثير من اتفاقيات السلام التي عقدت بعد ذلك، والتي أشارت إلى المحاكمات الدولية باعتبارها جزءا من عملية التسوية السلمية ؛ من ذلك اتفاقية أروشا المتعلقة ببوروندي، واتفاقية ليناس ماركوسيس الخاصة بساحل العاج. وفي هذه المرحلة، التي لا تزال مستمرة حتى الآن تتم الإحالة دائما إلى القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى العودة لاستلهام نموذج محاكمات نورمبرج، لاسيما مع دخول ميثاق روما الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية لحيز التنفيذ في 2004 وإقرار وجود المحكمة كآلية دائمة لمحاسبة مرتكبي الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان.

1- وفقا لسمير أمين " يسمح الاقتصاد النيوكلاسيكي الذي يعتبر نفسه "محضا" بإضفاء الطابع العلمي " على الليبرالية المفرطة" كونه منفصلا عن الواقع لايهم : مثل أي خرافة هو يوظف ذريعة فحسب : أنظر 5مراد دياني: حرية –مساواة الاندماج اجتماعي المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الطبعة الأولى بيروت يناير 2014.

1- كمال عبد اللطيف: "العدالة الانتقالية والتحولات السياسية في المغرب، تجربة هيئة الانصاف والمصالحة،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سنة 2013 ص 7.

1-نشر جون راولز نظرية العدالة عام 1981، كما نشر كتاب العدالة إنصاف عام 2001، حاول فيهما تطوير تصوره للعدالة واغنائه، بل ومراجعة بعض جوانب هذا التصور.

1- امرتن صن: " فكرة العدالة، ترجمة مازن جندلي (بيروت ودبي : الدار العربية للعلوم، ومؤسسة بن راشد آل مكتوم، 2010).

[1]- كمال عبد اللطيف : "العدالة الانتقالية والتحولات السياسية في المغرب، تجربة هيئة الانصاف والمصالحة ص 11.

[1]- محمد الخراط : عندما تصبح العدالة ... إنتقالية،مجلة يتفكرون، العدد 2 خريف 2013،ص 30.

[1]- تنتمي دراسات العدالة الانتقالية بشكل تقليدي إلى حقل القانون الدولي لحقوق الإنسان، ومع التطور في تطبيقات المفهوم تم توسيع مجالات دراسة المفهوم لتشمل العديد من الآليات والأهداف تنتمي للعديد من المجالات العلمية والبحثية. والآن يمتد الاهتمام بالعدالة الانتقالية عبر العديد من المجالات العلمية لاسيما مع إسهامات علماء القانون والسياسية والاجتماع والأنثروبولوجي والمؤرخين، ورجال دين، والصحفيين ونشطاء حقوق الإنسان، وتعكس هذه الممارسات والأجندات البحثية التطورات المستمرة في مفهوم العدالة الانتقالية، والظواهر المرتبطة به من قبيل جهود تحقيق العدالة، إشكالية المسؤولية/ الحصانة، ولجان الحقيقة، وجهود إعادة حكم القانون. وبصفة عامة، ينقسم المفكرون والفلاسفة المعنيون بالعدالة الانتقالية (على اختلاف تخصصاتهم) حول اثنين من الروافد الثقافية؛ الأول الفكر الليبرالي لحقوق الإنسان، أما الثاني فهو الرافد الديني. ورغم تباينهما، يشترك الرافدان في العديد من الفرضيات والاستنتاجات، وإن كان لكل منهما نقاط تميزه بل وتوجد خلافات بينية في كل رافد.

الروافد الليبرالية للعدالة الانتقالية : يقوم النهج الليبرالي للعدالة الانتقالية على الميراث الفكري لكل من جون لوك وإيمانويل كانط وجون ستيوارت ميل الداعي إلى المساواة والحرية، فضلا عن فكر جون رولز الداعي لعدالة توزيع الموارد الاقتصادية. وفيما يخص جرائم الماضي، يميز رواد الرافد الليبرالي ما بين نظريتين، أولاهما تركز على معاقبة مرتكبي الجرائم، في حين تركز الثانية على إعادة تأهيل الضحايا، والردع، وتحسين النظام الاجتماعي بصفة عامة.

الروافد الدينية للعدالة الانتقالية: فتعد "حقوق الإنسان" هدفا لها، ولكنه ليس المفهوم الأساسي المحرك، ولكن تعد "المصالحة" هي الفكرة التي تتلاقى حولها كل الروافد الدينية، وهو ما يعد أحد التطورات غير المتوقعة في الخطاب المتعلق بالعدالة الانتقالية. وإن كانت لتلك الروافد اختلافاتها البينية من الفكر الكاثوليكي وبعض الطوائف البروتستانتية واليهودية. ما يعد عفو النبي محمد – صلى الله عليه و سلم – عن أهل مكة بعد فتحها رافدا إسلاميا مهما يمكن أن يرتكز عليه مفهوم العدالة الانتقالية في البلاد الإسلامية

1– هناء وحيد الغايش: " العدالة الانتقالية : قراءة مفاهيمية و معرفية" الشبكة العربية العالمية.

http://www.globalarabnetwork.com/studies/7732-2012-08-01-135319

[1]– عادل ماجد: العدالة الانتقالية والإدارة الناجحة لمرحلة ما بعد الثورات. المصدر: مجلة السياسة الدولية العدد 192، أبريل 2013 .

1– عبد الحي مودن: العدالة الانتقالية والسلطوية: نموذج المغرب، المركز العربي للأبحاث وتحليل السياسات،ص 3.

[1]– عبد العزيز النويضي : " إشكالية العدالة الانتقالية: تجربتي المغرب وجنوب إفريقيا" مقال بمركز الجزيرة للدراسات

http://studies.aljazeera.net/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312410191634162.html

1 –انظر:

–Louise Arbour, 'Economic and social justice for sociétés in transition', New York Université Journal of International Law and Politics, vol. 40, No. 1, Fall 2007, at. 1

[1]– المنظمة السورية للتنمية الديمقراطية (العدالة الانتقالية) نظر هذا الموقع يوم 30 شتنبر 2014

http://www.ddc-sy.org/index.php/2013-10-27-16-18-34/115-2014 -05-16-12-14-29

– [1]إدريس لكريني: المغرب وتجربة الإنصاف والمصالحة، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، مصر، العدد 24 أكتوبر 2006.

[1]– محمد مالكي : عن أهمية المصالحة الوطنية في البلاد العربيةً، انظر الرابط

http://www.shaffaflibya.com/index.php?option=com_content&view=article&id=1020:&catid=212:2011-11-06-13-39-24&Itemid=201

1– المستشار عادل ماجد: قواعد المصالحة الوطنية في المراحل الانتقالية، تطبيق على الوضع المصري، مجلة يتفكرون العدد 2، مرجع سابق ص 84.

1– المستشار عادل ماجد: قواعد المصالحة الوطنية، مرجع سابق ص 86.

1– امحمد مالكي: "العدالة الانتقالية والتحول الديمقراطي في المغرب قراءة في تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة، بيروت 20–21 نيسان 2012 ص 3.

1– عبد الحي المودن: إشكالات المصالحة السياسية، مجلة يتفكرون العدد 02 خريف 2013، ص 65.

1- عبد العزيز النويضي: إشكالية العدالة الانتقالية: تجربتي المغرب وجنوب إفريقيا، انظر الرابط:
http://studies.aljazeera.net/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312410191634162.html

1- امحمد مالكي: "العدالة الانتقالية والتحول الديمقراطي في المغرب، مرجع سابق، ص 14.

1- تكونت الهيئة من رئيس هو الراحل إدريس بنزكري؛ وستة عشر عضواً؛ نصفهم من ضمن أعضاء المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ونصفهم الباقي من خارج المجلس.

1- إدريس لكريني: العدالة الانتقالية وأثرها على التحول الديمقراطي بالمغرب ، مقاربة لنماذج عالمية في ضوء الحراك العربي مقالة غير منشورة (المؤتمر السنوي الثالث للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات تونس 30-31 مارس 2014) ص 28.

[1]- إدريس لكريني: العدالة الانتقالية وأثرها على التحول الديمقراطي بالمغرب نفس المرجع السابق ص 25.

1- إدريس لكريني: " الإصلاح الدستوري وحقوق الإنسان بالمغرب" مجلة مسالك الفكر والسياسة والاقتصاد عدد مزدوج 19-20/ 2012 ص 98 وما بعدها.

1-إدريس جنداري: "المسألة السياسية في المغرب من سؤال الإصلاح إلى سؤال الديمقراطية" دفاتر وجهة نظر، مطبعة النجاح الجديدة الطبعة الأولى 2013.

[1]_ عبد الرحمان علال: "دستور 2011 تأملات وإشكالات" مجلة مسالك مجلة مسالك مرجع ساب، ص 33 وما بعدها.

[1]- عبد الحي المودن :العدالة الانتقالية والسلطوية: نموذج المغرب، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (المؤتمر السنوي الثاني للعلوم الاجتماعية والإنسانية) - بحث غير منشور- ص 28.

[1]- أنظر، ديباجة الدستور، في الدستور الجديد للمملكة المغربية، " نصوص قانونية محيَّنة"، عدد 51 ، [الدار البيضاء : مطبعة النجاح الجديدة الطبعة الأولى ص 20.

[1]- نفس المرجع السابق.

1- الفصل 6 من دستور 2011.

1- الفصل الثالث والثلاثون من دستور 2011.

[1]- تضمن الدستور المعدّل مجموعة من المستجدات التي تدعم هذه الاستقلالية ماليًا وإداريًا. فعلاوة على استبدال مصطلح القضاء بالسلطة القضائية في الباب السابع منه، وتأكيد استقلالية هذه السلطة عن باقي السّلطات الأخرى (الفصل107)، جرى استبدال المجلس الأعلى للقضاء بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية الذي أصبحت تشكيلته منفتحة على مجموعة من الهيئات المستقلة، خاصة منها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ومؤسسة الوسيط.

[1]- احتضنت الصخيرات المناظرة الوطنية الأولى للحكامة حول موضوع "التقائية الاستراتيجيات والبرامج القطاعية" في يومي 12 و13 شباط/ فبراير 2013. وهدفت تلك المناظرة إلى إعطاء الانطلاقة الفعلية لورش تنسيق السياسات والبرامج العمومية، وتقييم مدى نجاعتها وانسجامها والتقائيتها. وتتوخى المناظرة التي تنظمها الوزارة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة دراسة الإمكانيات والفرص المتاحة للرفع من الانسجام، والتكامل بين مختلف الاستراتيجيات والبرامج العمومية لتحسين فعاليتها ونجاعتها.

كما يشارك في هذه المناظرة، المنظَّمة بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ممثلون عن القطاع الخاص والنقابات والمجتمع المدني ومنظمات دولية ورجالات السياسة والاقتصاد.

1- بوشعيب أوعبي، "دسترة هيئات الحكامة الجيدة" مقال بجريدة العلم؛ يوم 09 غشت 2011

http://www.alalam.ma/def.asp?codelangue=23&id_info=43211

[1]- إدريس لكريني: المغرب وتجربة الإنصاف والمصالحة، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، مصر، العدد 24 أكتوبر 2006؛ ص 197.

[1]- كمال عبد اللطيف: "العدالة الانتقالية والتحولات السياسية في المغرب، مرجع سابق ص 46.

[1]- عبد الحي المودن :العدالة الانتقالية والسلطوية: نموذج المغرب، مرجع سابق ص 28.

[1]- امحمد مالكي: العدالة الانتقالية والتحول الديمقراطي، مرجع سابق ص 17.

[1]_ محمد مدني:"الدستور الجديد تركيز السلطة وضعف الضمانات"، مجلة دفاتر وجهة نظر العدد 24 مطبعة النجاح الجديدة الطبعة الأولى 2011 ص 85 وما بعدها.

[1]- الظهير الشريف أو الظهير الملكي هو مرسوم يصدره ملك المغرب بصفته سلطة عليا وممثلًا أسمى للأمّة. يوقّع الظهير بالعطف من لدن الوزير الأول ماعدا الظهائر المتعلقة بتعيين الوزير الأول والوزراء وإعفائهم – مجلس الوصاية – حالة الاستثناء – الاستفتاء –حل البرلمان – تعيين القضاة. يتميز الظهير دائما برقم 1 على اليسار بالإضافة إلى الرقمين الأخيرين هما عام الإصدار والرقم الترتيبي، ثم التاريخ الهجري والتاريخ الميلادي والموضوع، من مثل : ظهير شريف رقم 1.72.061 الصادر بتاريخ 23 محرم 1392 موافق 10 مارس 1972.

[1]- حكيم التوزاني:"الانتقال الديمقراطي بين الضمانات الدستورية والإكراهات السياسية" مجلة مسالك ، مطبعة النجاح الجديدة- الدار البيضاء- عدد مزدوج 19-20/ 2012 ص 132 وما بعدها.

[1]- نفس المرجع السابق، ص 179.

[1]- عبد العزيز فجال:"**الثابت** والمتحول في الدستور الجديد قراءة في مسارات التطبيق (محاولة قانونية لفهم معنى "التعيين" و "التنصيب" في الدستور الجديد)، مجلة رهانات العدد 23 صيف 2012، ص 15.

[1]- عبد الإله بلقزيز:"السلطة والمعارضة المجال السياسي العربي المعاصر (حالة المغرب)"، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، 2007.

1- التنمية الإنسانية العربية في القرن الحادي والعشرون أولوية التمكين إعداد بهت قرني،مركز دراسات الوحدة العربية ومنتدى الجامعة الأمريكية بالقاهرة، بيروت 2014.،ص 567.